الغرض من دراسة علوم البلاغة والأدب

البلاغة بفنونها الثلاثة "المعاني – البيان – البديع" وسائر الفنون الأدبية التي نبَّه عليها أدباء العرب، وكذلك سائر المذاهب الأدبيّة المستوردة من الشعوب غير العربيّةِ ليست إلاَّ بحوثاً وتتبُّعاتٍ لاكتشاف عناصر الجمال الادبيّ في الكلام، ومحاولات لتحديد معالمها، ووضع بعض قواعدها، دُون أن تستطيع كلُّ هذه البحوثِ والدّراساتِ جَمْع كلِّ عناصر الجمال الأدبيِّ في الكلام، أو استقصاءها، واكتشاف كلّ وجوهها.

فالجمال كثيراً ما يتذوّقه الحسّ الظاهر والشعور الباطن، دون أن يستطيع الفكر تحديد كلّ العناصر التي امتلكت استحسانه وإعجابه، وإنْ عرف منها الشيء الكثير، واستطاع أن يُفْرِزَه ويُحَدّد معالمه.

إنّ آفاق الجمال أوسع مْن أنْ تُحَدَّدَ أو تُحْصَرَ بأُطُرِ مقاييس، ولكن يمكن اكْتِشَافُ بَعْضِ عناصرِ الجمال، وكُلِّيَّاتِه العامّة، وطائفةٍ مِنْ ملامحه.

والْغَرَضُ من عرض الباحثين لفنون البلاغة وعلومها، وللمذاهب الأدبيّة المختلفة، وللأمثلة الأدبيّة الراقية المقرونةِ بالتحليل الأدبي والبلاغي، تَرْبيةُ القدرة على الإحساس بعناصر الجمال الأدبيِّ في الكلام ا لأدبيّ الرفيع، وتربية القدرة على فهم النصوص الجميلة الراقية، والقدرة على محاكاة بعضها في إنشاء الكلام، والقدرة على الإبداع والابتكار لدى الذين يملكون في فطرهم الاستعداد لشيء من ذلك.

وليس الغرض من دراسة هذه الفنون والعلوم والمذاهب والنصوص، الجمودَ في قوالِبِ ما اسْتُخْرِجَ من العناصر الجمالية، وما وُضع من قواعد، دون اكتساب الإحساس المرهف بمواطن الجمال، لتقديم الأفكار، وصياغة الكلام صياغةً أدبيّة بليغة.

ودلالات الألفاظ على المعاني المرادة، فتتعرّض لأحوال:

(١) إمَّا أنْ تكون قاصرة الدلالة غير وافية بتأدية المعنى المراد.

(٢) وإمَّا أن تكون وافية الدلالة بشرط وجود مُسَاعِدٍ لها من عبقريّة المتلقّي أو ذكائه المتفوّق، فإن لم يكن المتلقّي كذلك كانتِ الدلالة قاصرةً بالنسبة إليه.

(٣) وإمَّا أنْ تكون وافية الدلالة لدى الإنسان المتوسّط الذّكاء. فإن كان المتلقي دون ذلك كانت الدلالة قاصرةً بالنسبة إليه، وإنْ كان المتلقّي فوق ذلك رأى فيه زيادةً مُمِلَّة.

(٤) وإمَّا أن تكون وافية الدلالة لدى الإنسان الذي هو دون متوسّط الذكاء. فإنْ كان المتلقّي فوق ذلك كان الكلام بالنسبة إليه مُمِلاً مطوّلاً، و لا سيما بالنسبة إلى متفوّق الذكاء.

(٥) وتتعرَّض أيضاً دلالاتُ الألفاظ على المعاني المرادة لأحْوالٍ أخرى، في الموضوعات التي يُراد توصيلُ مضامينها إلى المتلقي، أو إقناعه بها، إلى ما يقتضي البسط، أو التوسُّطَ بين الْبَسْطِ والإيجاز، أو الإيجاز.

فما يطابق حالَ المخاطب أو المتلقّي من الكلام مع فصاحة مفرداته، وفصاحة جُمَلِهِ المركَّبةِ هو الكلام البليغ.

والمتكلّم الذي يكون كلامه من هذا القبيل يقال له: متكلّمٌ بليغ.

ويرتقي الكلام البليغ بأساليبه في سُلَّمٍ ذي درجات متفاوتاتٍ فيكونُ بعضُه أبلغ من بعض، ضمْنَ الطبقة التي هو منها، والملائمة لِلْمُتَلَقِّي الذي يُراد إبلاغ المعاني المراد توصيلها إليه، مزيَّنةً بزيناتها التي تُعْجِبُهُ وتُمْتِعُه، وتَهُزُّ مَشَاعِرَه، وتَسْتَأْثِرُ بجوانِب فكرِهِ ونفسه من الداخِلِ والخارجِ.

فيختلف الإعجابُ بالكلام من كلامٍ بليغٍ إلى كلامٍ بليغٍ آخَرَ، بحَسَبِ نِسْبَةِ ما فيه من مرضياتٍ للفكر والمشاعِرِ والأحاسيس.

وهنا تبرز بلاغةُ الكلام، ومستوياتُ درجات هذه البلاغَةِ صعوداً ونزولاً.

ولا يكون الكلامُ بليغاً في اللِّسَانِ العربيّ لدى علماء البلاغة، ما لم يكن مع تأثيره في المخاطب بِهِ تأثيراً بالغاً، كلاماً فصيحاً في مفرداته وجمله.

أسس البلاغة العالية والأدب الرفيع

باستطاعة الباحث المتفكر اكتشاف أنّ مقادير الارتقاء في درجات سلّم البلاغة العالية والأدب الرفيع في اللّسان العربي تعتمد على نصيب الكلام من عناصر الأسس الثلاثة التالية:

الأساس الأول: الجمالُ المؤثر في النفس الإنسانية، المفروطة على الميل إلى الأشياء الجميلة، وحُبّها، والارتياح لها، والتأثر بها، والانفعال السّارّ بمؤثراتها.

الأساس الثاني: كون الكلام في مفرداته وجُمَلِهِ فصيحاً وفْقَ ضوابط وقواعد ومنهج اللّسان العربي، ولا يخلو هذا الأساس من مؤثرات جماليّة أيضاً.

الأساس الثالث: كون الكلام بليغاً، أي: مطابقاً لمقتضَى حال المخاطب به فرداً كان أو جماعة، وبالغاً التأثير المرجوَّ في نفسه، ولا يخلو هذا أيضاً من مؤثراتٍ جمالية.

ولشرح هذه الأسس الثلاثة يتطلَّبُ البَحْثُ المتأنّي عقْدَ ثلاثةَ فصول

الفصل الأول: الجمال في الكلام.

الفصل الثاني: الفصاحة.

الفصل الثالث: البلاغة.

الفصل الأول: الجمال في الكلام

من المعلوم لدى ذواقي الجمال أنّ الزينة من الجمال، وأنَّ كثيراً من المقاصد والمطالب إذا قُدِّمت إلينا مغلّفة بزيناتها أو مقرونة بزيناتِها كنّا أكثر قبولاً لها، وانسجاماً معها، لأنَّ جمال الزينة قد جذبنا إليها، وأقنع عواطفنا وانفعالاتنا بقبولها، ولنحظَى بلذّة الاستمتاع بالجمال، فتتحقّق من وراء ذلك المقاصد الأساسيّة والمطالب.

وهذه الحقيقة تشمل الأفكار، فإذا قُدّمت بعض الأفكار المقصودة وما اشتملت عليه من مطالب اعتقادٍ أو عمل ممتزجةً أو مقرونة بزينات جميلة فكرية أو لفظية كانت النفوس أكثر انجذاباً إليها، وقبولاً لها، ثمّ تمسكاً بها أو عملاً بما طلب فيها.

إنَّ شأن الأفكار كشأن المآكل والمشارب والأدوية، وسائر المطالب والحاجات، فمنها ما هو حلو بطبعه، ومنها ما هو حامض، ومنها ما هو مرّ، ومنها ما هو ليّن، ومنها ما هو قاس، ومنها ما هو ناعم، ومنها ما هو خشن، ومنها ما هو مُهَوِّع مثيرٌ للغثيان، ومنها ما هو محرّك للشهوة مثير لِلُّعاب.

حتى الطيِّبات من المآكل والمشارب وغيرها يزيدها حسناً وجمالاً وتطريةً وتحريكاً لشهوات النفوس نَحْوَها إذا قُدّمت في أطباق جميلة نفيسة، وعلى مائدة جميلة أنيقة، وفي أيدٍ نظيفة رشيقة حلوة لِخَدَم مكتملي الأناقة حِسَان، وفي مكان منظّم مليء بالأشياء الحسَنة الجميلة، من منظور ومسموع ومشموم وملموس ونحو ذلك.

فالفكرة المرّة قد تحتاج غلافاً حلواً جميلاً يزيِّنها حتى يبتلعها مَنْ توجّه له.

والفكرة الشديدة الحموضة قد تحتاج مخالطاً يعدِّل حموضتها حتى يستسيغها من توجّه له.

والفكرة القاسية بطبعها قد تحتاج أسلوباً يليِّنها ويعدِّل قساوتها.

والكفرة الخشنة بطبعها قد تحتاج أسلوباً ناعماً يغلِّفها ويهوِّن ابتلاعها.

وكما أنَّ الحسِّيّات الجسدية يحتاج كثير منها إلى ما يجمّله ويحسّنه ويزيّنه للنفوس حتى تستسيغه، كذلك الأفكار التي نريد تقديمها إلى الآخرين قد يحتاج كثير منها إلى ما يجمّله ويحسّنه ويزيّنه للنفوس حتى تستسيغه، وهذا التجميل والتزيين والتحسين هو من عناصر الأدب الرفيع لا محالة.

ولكنْ ليس من الضروري لكلّ فكرة مقصودة بالذّات أنْ تُصنَع لها مزّينات جماليّة لا يكون الكلام ذا أدب رفيع إلاَّ بها. فكثير من الأفكار جمالُها ذاتيّ، وإذا قُدِّمت مجرّدة من كل الزينات والأصباغ والألوان في أحوال ملائمة لهذا التقديم كانت أرفع أدباً، وكانت النفوس أكثر تقبُّلاً واستساغةً لها، فهي تزدردها او ترتشفها بشهوة بالغة.

وهذا نظير تقديم سيِّد المائدة العظيم لضيفه العزيز قطعة مقشّرة من الفاكهة، أو قطعة منتقاة من أطيب اللحم، مجرّدة من أيّة زينات موافقة أو مغلّفة لها.

وقد يكون من رفيع الأدب تقديم الفكرة المرّة من غير تغليف ولا تحلية لتقديمها لمن يحسن إذاقته مرارتها، كأنْ يكون عدوّاً مجاهراً بعداوته مواجهاً بشتائمه، وفي بعض الحالات التربويّة نلاحظ أنّه كما يحسن الضرب يحسن ما هو نظيره من الكلام.

والجمال في الوجود مع إدراك النّاس له وإحساسهم بكثير من صوره، دقيق العناصر متشابكها فهو شيء يصعب جدّاً تحديده، ويَصْعب قِياسُه، ولا تنحصر ألوانه. وبما أنّ الأدب لون من الجمال، فهو إذن تنطبق عليه قواعد الجمال العامّة.

إنّ من الجمال أحياناً أنْ تتصنّع الحسناء، ومن الجمال أحياناً أنْ لا تتصنّع، بل أنْ تظهر على طبيعتها. ومن الجمال أحياناً أنْ تلبس الثياب الجميلة الساترة لكثير من مفاتن جسمها بطرائق خاصّة، ومِنَ الجمال أحياناً أنْ تلمح بعض مفاتن جسمها إلماحاً ثمّ تسترها، ومن الجمال أحياناً أنْ تتعرى على طبيعتها من غير ابتذال ثمّ تعود إلى سواترها.

ومِنْ أبدَعِ صُوَرِ الجمال التنويع فيه والتنقّل من لون إلى لون آخر منه، أمّا الثبات والتكرار للصورة الواحدة في كل الأوقات فهو مُمِلٌّ للنفوس مهما كانت هذه الصورة جميلة.

باستثناء تكرار المقاطع في بعض ألوان صُوَر الجمال، كشجرة الورد على رأس كل زاوية عند منعطف الطريق، أو على رأس كلّ مسافة، لتكون بمثابة الدلالة.

وكذلك حال الأفكار وأساليب عرضها الأدبي، ومثل شجرة الورد المتكرّرة على رأس كل مسافة أو على الزوايا، آية: ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ في سورة الرحمن عروس القرآن. لكنّها صورة قدّمت لوناً من ألوان الجمال الأدبي ومثالاً من أمثلته، قلّما يوجد في سائر القرآن نظير مطابق لها، بل فيه ألوان أخرى.

ومع وجود قسم من الجمال لا يختلف اثنان في استحسانه، وقدر من القبح لا يختلف اثنان في استهجانه، فكم توجد أوساط مشتبهات تختلف فيها أذواق النّاس، وتختلف وجهات أنظارهم إليها.

فما يستحسنه بعض النّاس منها قد لا يراه غيرهم حسناً، وما يستقبحه بعض النّاس منها قد لا يراه غيرهم قبيحاً، وتتدخّل النظرات الذاتيّة الشخصية في قسم المشتبهات بشكل واسع، ويصعب فيها تحديد النظرة الموضوعية.

ويخضع الأدب لهذا القانون العام، فقد يُرْضِي كلام ممدوحاً مغروراً بنفسه بحبّ المديح، فيراه أدباً رفيعاً مستحسناً، لكنّه في الوقت نفسه يُسْخِط حاسداً له، فيراه تزلّفاً تافهاً، وأسلوباً في المدح سخيفاً مستهجناً، ويسمعه فريق ثالث فلا يرى فيه ما يحرّك النفس بإعجاب ولا ما يحرّك النّفس بتقزّز واستجاك.

وقد تُرْضِي تعبيرات حبٌّ معشوقة، فتراها أدباً رفيعاً مستحسناً، فتحفظها وترويها بإعجاب، لكن هذه التعبيرات قد أسخطت في الوقت نفسه أترابها، فرأينها تعبيرات سخيفةً مبتذلة. ثمّ يسمعها حياديّون فلا يرون فيها رأيَ المعشوقة المعجَبَة، ولا رأي أترابها الساخطات، بل يرون فيها أدباً عادّياً.

الفصل الثاني: الفصاحة

الفصاحة في اللّغة:

الفصاحة عند أهل اللّغة: البيان، والإفصاح: الإبانة. يقال لغة: فَصُحَ الرَّجُلُ فَصَاحةً فَهُو فصيحٌ، إذا كانَ في كلامِهِ قادراً على أن يُبيِّن مُرَاده بوضوحٍ دون عَجْزٍ، ولا تَلكُّؤٍ، أو تعثُّرٍ، في نُطْقِ الألفَاظ، أو في اختيار الكلمات الدالاَّتِ على ما يُريدُ إيضاحَهُ من المعاني للْمُتَلقّين.

ويُجْمَعُ "فَصيح" على فُصحاء، وفِصاحٍ وفُصُح. والأنثى فصيحةٌ، وهُنَّ فَصَائح.

ويقالُ: كلامٌ فصيحٌ، إذا كان المرادُ منْهُ واضحاً.

ويقالُ: لسانٌ فصحيٌّ، إذا كان طَلْقاً في نُطْقِ الْكَلاَمِ مُبيناً لاَ يَتَعَثَّر.

والرجلُ الفصيح هو المنطلق اللّسان في القولِ، الّذي يَعْرِفُ جَيِّدِ الكلام من رديئه.

ويقالُ: أفْصَحَ الصُّبْحُ إذا بَدَا ضَوْؤُهُ واستبان. وأفْصَح المتَحَدِّثُ عن مُرادِهِ إذا بيَّنَهُ ولم يُجْمْجِمْ. وكُلُّ ما وَضَحَ فقد أفْصَح، وكُلُّ وَاضحٍ هو مُفْصِحٌ.

وفَصُحَ اللَّبَنُ إذا أُزِيلَتِ الرَّغْوَةُ من سطحه فبانَ وظهَرَ.

الفصاحة في اصطلاح علماء البلاغة:

ذكر علماء البلاغة أنَّ الفصاحة تأتي وصفاً للكلمة الواحدة، ووصْفاً للكلام، ووصْفاً للمتكلّم، فيقال: كلمةٌ فصيحة، وكلامٌ فصيحٌ، ومتكلّم فصيح.

فصاحة الكلمة

أمّا الكلمة الفصيحة: فهي الكلمة العربية التي تَخْلُو من أربعة عيوب وهي: التنافر، والغرابة، ومُخالفة القياس، وكراهة السَّمع لها.

أوّلاً: شرح العيب الأوّل: وهو تنافر حروف الكلمةم. التنافر في الكلمة صفةٌ فيها تجعلها ثقيلة على اللِّسان، يصعُبُ النُّطْقُ بها.

وهذا التنافُرُ مِنْهُ ما هُو شديدٌ غايةٌ في الثّقل، ومنْهُ مَا هُو دون ذلِكَ، ويُحِسُّ به الذّوق السَّليم، ومن علامات التنافر في حروف الكلمة أنْ يصعُب على معظم ألسنة الناطقين بالعربيّة النُّطقُ بها.

ومن أمثلة ما هو شديد التنافر ما يلي:

* كلمة "صَهْصَلِق" يقال لغة: رجُلٌ صَهْصَلِقُ الصَّوْتِ،إذا كان ذا صوتٍ شديد، ويقالُ: امرأةٌ صَهْصَلِق وصَهْصَلِيق، أي: شديدة الصّوتِ صَخَّابة.

* كلمة "طَسَاسِيج" جمع "طَسُّوج" اسم للناحية، واسمٌ لمقدار من الوزن يعْدِلُ رُبْعَ دانِق، فالدَّانِق أربعةُ طَسَاسِيج، وهو سُدْسُ الدّرهم.

* كلمة "اطْرَغَشَّ" يقال: اطرغَشَّ المْريضُ، إذا بَرِىءَ من مرضه، وإذا قام وتحرّك ومشى.

ومن أمثلة ما هو غير شديد التنافر ما يلي:

* كلمة "النُّقاخ" يقال لغة: ماءٌ نُقَاخٌ، إذا كان ماءَ عذباً.

* كلمة "مُسْتَشْزِرَاتٌ" بمعنى منفتلات، وقد جاءت في شِعْر امرىء القيس، إذْ قال:

وَفَرْعٍ يَزِينُ الْمَتْنَ أَسْوَدَ فَاحِمٍ أَثِيثٍ كَقِنْوِ النَّخْلَةِ الْمُتَعَثْكِلِ

غَدَائِرُهُ مُسْتَشْزِرَاتٌ إِلَى الْعُلاَ تَضِلُّ الْمَدَارِي فِي مُثَنًّى وَمُرْسَلِ

الفصل الثالث: البلاغة

البلاغة في اللّغة:

البلاغة عند أهل اللّغة: هي حُسْنُ الكلام مع فصاحته وأدائه لغاية المعنى المراد.

والرجل البليغ: هو من كان فصيحاً حسَنَ الكلام يَبْلُغُ بعبارة لسانه غايةَ المعاني الّتي في نفسه، ممّا يُريد التعبير عنه وتوصيلَهُ لمن يُريد إبلاغه ما في نفسه.

وأصل مادّة الكلمة في اللّغة تدور حول وُصُولِ الشيء إلى غايته ونهايته، أو إيصال الشيء إلى غايته ونهايته.

تقول لغةً: بلغَ الشّيءُ يَبْلُغُ بُلوغاً وبلاغاً، إذا وصل وانتهى إلى غايته.

وتقول: أبلغْتُ الشيءَ إبلاغاً وبَلاَغاً، وبلَّغتُهُ تَبْليغاً، إذا أوصلته إلى غايته ونهايته.

وبَلَغَ الْغُلاَمُ وبَلغت الجارية، إذا وصَلا إلى انتهاء مرحلة ما دون التكليف، ودخلا في مرحلة التكليف، ويكون ذلك باحتلام الغلام وحيض الجارية، ويُقَال: ذكَرٌ بالغ، وأنثى بالغٌ وبالغة.

والأمر البالغ، هو الأمر الذي وصل إلى غايته فكان نافذاً.

والبلاغَةُ تكون وصفاً للكلام، ووصفاً للمتكلّم.

بلاغة الكلام في الاصطلاح: هي مطابقة الكلام لمقتضى حَال من يُخَاطبُ به مع فصاحة مفرداته وجُمَله.

فيشترط في الكلام البليغ شرطان:

الشرط الأول: أن يكون فصيح المفردات والجمل.

الشرط الثاني: أن يكون مطابقاً لمقتضى حال من يُخَاطبُ به.

ولمّا كانت أحوال المخاطبين مختلفة، وكانت كلُّ حالةٍ منها تحتاج طريقةً من الكلام تلائمها، كانت البلاغة في الكلام تستدعي انتقاء الطّريقة الأكثر ملاءمة لحالة المخاطب به، ليُلُوغ الكلام من نفسه مبلغ التأثير الأمثل المرجوّ.

الأحوال التي تستدعي اختلافاً في طرائق الكلام وأساليبه:

أمّا الأحوال التي تستدعي اختلافاً في طرائق الكلام وأساليبه، فتكادُ لا تُحْصرُ.

* فمنها ما يستدعي من الكلام إيجازاً.

* ومنها ما يستدعي من الكلام بَسْطاً متوسّطاً.

* ومنها ما يستدعي من الكلام بَسْطاً مطوّلاً.

* ومنها ما يستدعي خطاباً بصورة مباشرة.

* ومنها ما يستدعي خطاباً بصورة غير مباشرة.

* ومنها ما يستدعي تنكيراً، أو يستدعي تعريفاً.

* ومنها ما يستدعي إطلاقاً، أو يستدعي تقييداً.

* ومنها ما يستدعي ذِكراً، أو يستدعي حذفاً.

* ومنها ما يستدعي وصلاً بحرف العطف، أو يستدعي فصلاً.

* وخطاب الذكيّ يُخَالف خطاب الغبيّ.

* وحال الوعظ يستدعي خطاباً غير حال البيان العلمي.

* وحال الدعاء والتماس مطلوب، يستدعي خطاباً غير حال التكليف من ذي سلطان.

* وخطاب أهل العلم والمعرفة يخالف خطاب الذين لا علم لديهم.

* وخطاب الملوك والأمراء والرُّؤساء يخالف خطاب العامّة.

* وخطاب أهل الحضر يُخَالف خطاب أهل البداوة وأهل المدَر.

* ولكل أهل صنعة خطابٌ يُلائم صناعتهم.

* والصغارُ وأحْداثُ الأسنان لهم ألوان من الخطاب تلائم حداثتهم، وصِغَر أعْمَارِهم.

* إلى غير ذلك من أصناف المخاطبين، وأحوالهم النفسيّة والاجتماعية، وأحوال المتكلّم وظروف الكلام.

واختيار الأسلوب من الكلام الملائم للمخاطب، أو الأكثر ملاءمة له يحتاج فطنةً عاليةً، وذكاءً حاداً، وخبرات كثيرات بخطاب الناس.

ويُلْحَقُ بمطابقة الكلام لمقتضى حال المخاطب وجوهٌ أُخَرُ كثيرةٌ تورثُ الكلامَ حُسْناً.

وَكُلَّما كان الكلام مع فصاحة مفرداته وجمله أكثر مطابقة لحال المخاطب وتأثيراً في نفسه، كانَ أعلَى حُسْناً، وأرفَعَ منزلةً في مراتب البلاغة ودرجاتِها.

وتتنازلُ الدرجات وتنحطُّ بمقدار بُعْدِ الكلام عن مطابقة مقتضى حال المخاطب وضَعْفِ تأثيره في نفسه.

وللكلام البليغ حدٌّ أعْلَى رفيعٌ، وهو حدُّ الإعجاز، وما يَقْربُ منه. ولَهُ حدٌّ أسْفَلُ مُنْحطٌّ إذ نزلَ عنْهُ درجَةً واحدةً الْتحقَ عند البلغاء بأصواتِ الحيوانات.

وبين الحدّ الأعلى والحدّ الأسفل مراتب ودرجاتٌ كثيراتٌ يتعذَّرُ على الناس إحصاؤها.

بلاغة المتكلّم في الاصطلاح:

هي ملكَةٌ "أي: صفةٌ ثابتةٌ مستقرّة في ذاتِ المتكلّم" يستطيع بها تأليف كلامٍ بليغ.

ولمّا كان كلُّ كلام بليغٍ لا بدّ أن يكون فصيح المفردات والجُمَل كان كلُّ كلامٍ بليغٍ كلاماً فصيحاً، وَكان كلُّ متكلّمٍ بليغٍ متكلّماً فصيحاً.

لكن قد يكون الكلام فصيحاً وَلا يكون بليغاً، لأنّ الفصاحة أعمُّ، والبلاغةَ أخصُّ دائماً، فكلُّ بليغٍ فصيحٌ، كلاماً أوْ متكلّماً، وليْسَ كلُّ فصيحٍ بليغاً، فالكلام الفصيح لا يكون كلاماً بليغاً حتّى يكون مطابقاً لمقتضى حالِ المخاطب به.

عناصر البلاغة في الاصطلاح:

ممّا سبق يتبيّن لنا أنّ البلاغة ترجع في أصولها العامة إلى تحقّق العناصر السّتّةِ التالية:

العنصر الأول: الالتزام بما ثبت في متنْ اللّغة وقواعد النحو والصرف، واختيار الفصيح من المفردات والجُمَل والقواعدِ.

العنصر الثاني: الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد.

العنصر الثالث: الاحتراز عن التعقيد في أداء المعاني المرادة، سواء من جهة اللّفظ أو من جهة المعنى.

العنصر الرابع: انتقاء الكلمات والعبارات الجميلة، الّتي يُدْرِكُ جمالَها الحسُّ المرهف، والذّوْقُ الرفيع لدى البلغاء.

العنصر الخامس: تصيُّد المعاني الجميلة، وتقديمها في قوالب لفظيّةٍ ذاتِ جمالٍ.

العنصر السادس: تزيين الكلام بالمحسّنَات التي تَسْتَثِيرُ إعجاب المخاطَبِين. والمحسّنَاتُ التي تُزَيّنُ الكلامَ وتَزِيدُه جمالاً لا تُحْصَرُ، وباستطاعة الموهوبين أن يبتكروا فيها دواماً أشياء جديدةً لم يتوصَّلْ إليها البلغاء السّابقون من الناس.

وإنه لمن فضل الله تعالى أن مكن العبد الفقير من إعادة تحقيق وتنضيد هذا الكتاب المختصر النافع الشارح والمبين لمعاني مختصر مفتاح الإمام السكاكي، وكيف لا يكون كذلك ومصنفه هو إمام علامة بحر من البحور، هو الإمام العلم الشهير: سعد الدين التفتازاني.

فقمت بفضل الله تعالى بالتعليق على ما يحتاج إلى تعليق، وإصلاح النص، مع استئناسي بمخطوطة كأصل لهذا العمل ألحقت صورًا منها تأتيك بعد هذه المقدمة.

وإني لأسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل نافعًا، ولوجهه خالصًا، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم.

مراجع المقدمة:

١- أسرار البلاغة.

٢- أساس البلاغة.

٣- مفتاح العلوم للسكاكي.

٤- الإيضاح للقزويني.

٥- المطول لسعد الدين التفتازاني.

٦- الأطول للمولى العصام.

٧- معاهد التنصيص شرح شواهد التلخيص.

٨- سحر البلاغة وسر البراعة لعبد الرحمن الميداني.

٩- الإعجاز والإيجاز للثعالبي.

١٠- الإيضاح في علوم البلاغة.

ترجمة المصنف

اسمه ولقبه ونسبه:

هو: مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، سعد الدين، المعروف بـ: السعد التفتازاني

مولده ووفاته:

ولد بتفتازان سنة ٧١٢ هـ (من بلاد خراسان) وأقام بسرخس، وأبعده تيمورلنك إلى سمرقند، فتوفي فيها سنة ٧٩٣ هـ ودفن في سرخس.

حياته ونشاطه العلمي:

كان الإمام التفتازاني من أئمة العربية والبيان والمنطق، وكانت في لسانه لكنة.

قال الحافظ ابن حجر: وكان قد انتهت إليه معرفة علوم البلاغة والمعقول بالمشرق، بل بسائر الأمصار لم يكن له نظير في معرفة هذه العلوم.

وقال الإمام الشوكاني: الإمام الكبير صاحب التصانيف المشهورة.

وقال: وأخذ عن اكابر أهل العلم في عصره كالعضد وطبقته وفاق في النحو والصرف والمنطق والمعانى والبيان والأصول والتفسير والكلام وكثير من العلوم وطار صيته واشتهر ذكره ورحل إليه الطلبة وشرع في التصنيف وهو في ست عشرة سنة.

مصنفاته:

من كتبه:

١- تهذيب المنطق - ط

٢- المطول - ط في البلاغة

٣- المختصر - ط اختصر به شرح تلخيص المفتاح

٤- مقاصد الطالبين - ط في الكلام

٥- شرح مقاصد الطالبين - ط

٦- النعم السوابغ - ط في شرح الكلم النوابغ للزمخشري

٧- إرشاد الهادى - خ نحو

٨- شرح العقائد النسفية - ط

٩- حاشية على شرح العضد على مختصر ابن الحاجب - ط في الاصول

١٠- التلويح إلى كشف غوامض التنقيح - ط

١١- شرح التصريف العزي - ط في الصرف، وهو أول ما صنف من الكتب، وكان عمره ست عشرة سنة

١٢- الشمسية - ط منطق

١٣- حاشية الكشاف - خ لم تتم

١٤- شرح الأربعين النووية - ط

مصادو ترجمته:

١- بغية الوعاة ٣٩١

٢- مفتاح السعادة ١: ١٦٥

٣- الدرر الكامنة ٤: ٣٥٠

٤- البدر الطالع ٢: ٢٩٤.

٥- آداب اللغة ٣: ٢٣٥

٦- المكتبة الأزهرية ٢: ٢١

٧- دائرة المعارف الاسلامية ٥: ٣٣٩

٨- نشرة دار الكتب ١: ٨

٩- فهرس المؤلفين ٢٩٨ و ٢٩٩ و ٣٠١: ٢.

صور المخطوط

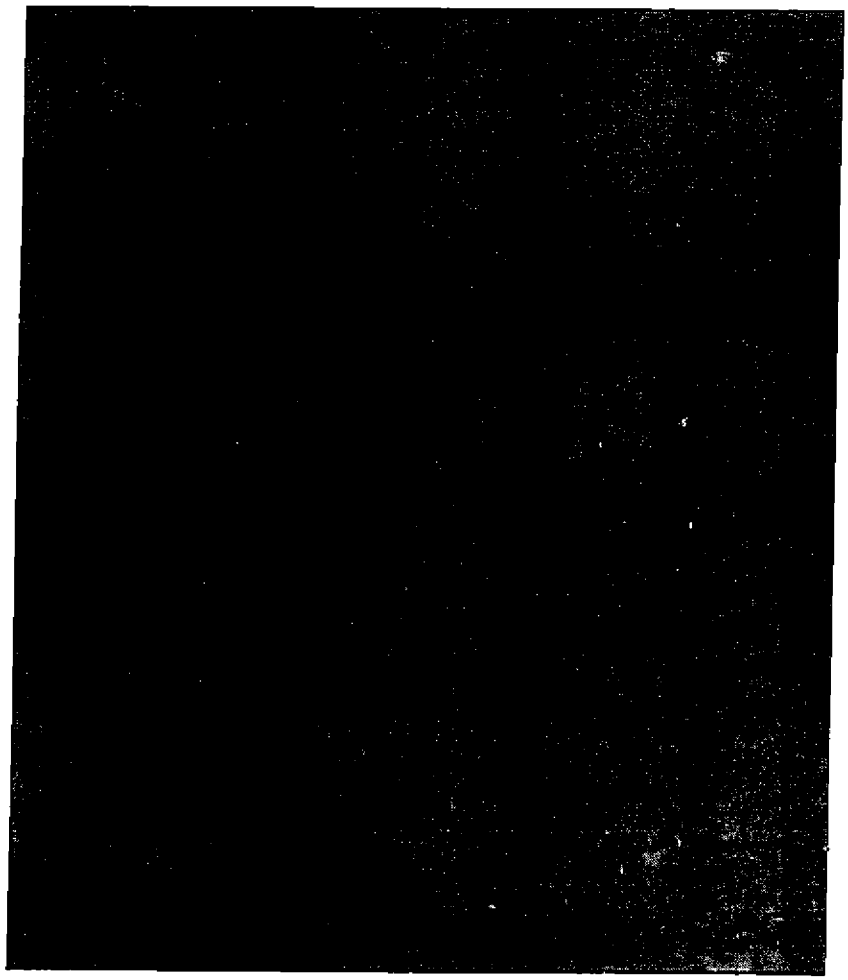

صور المخطوط

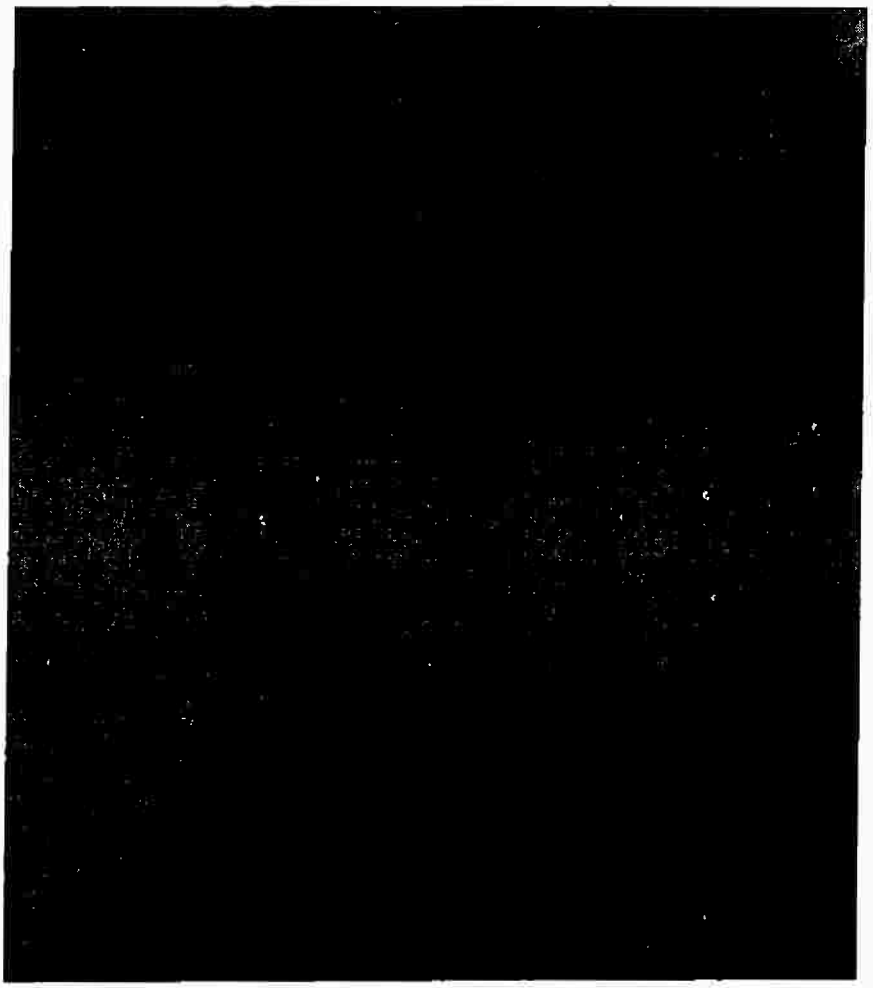

صور المخطوط

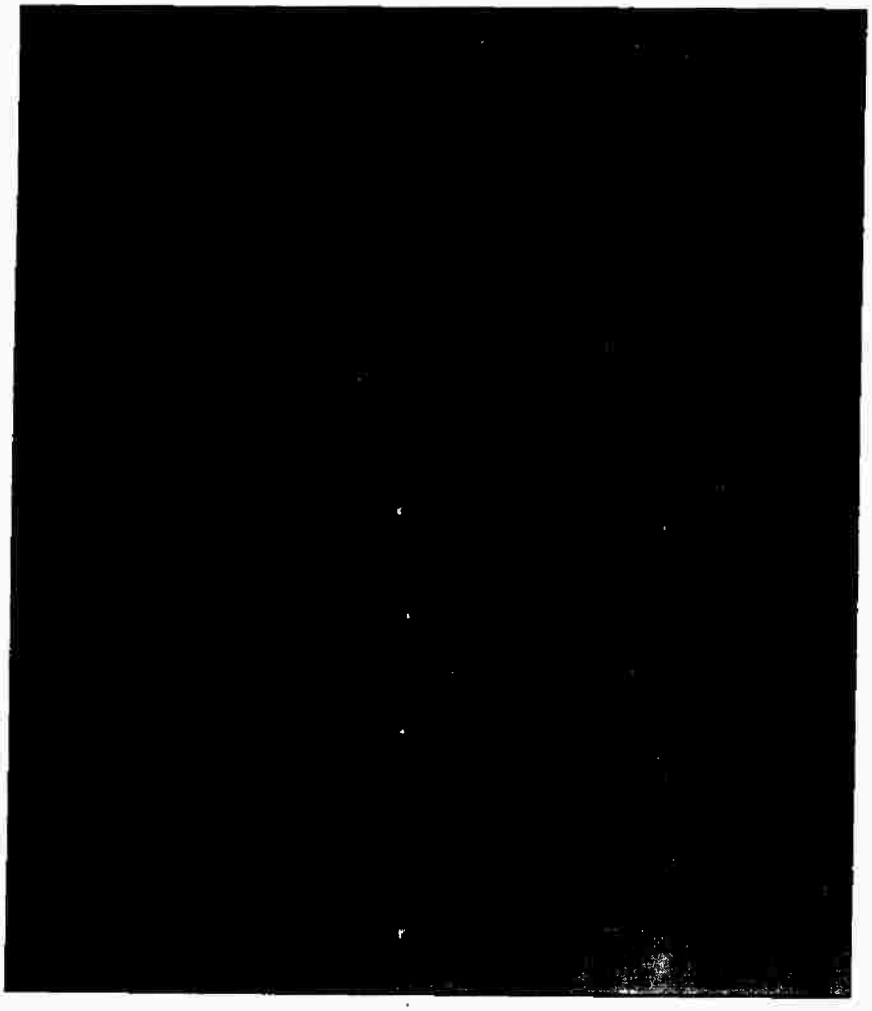

بسم الله الرحمن الرحيم

[مقدمة المصنف]

نحمدك يا من شرح صدورنا لتلخيص البيان في إيضاح المعاني، ونور قلوبنا بلوامع التبيان من مطالع المثاني، ونصلي على نبيك محمد المؤيد دلائل إعجازه بأسرار البلاغة، وعلى آله وأصحابه المحرزين قصبات السبق في مضمار الفصاحة والبراعة.

(وبعد) فيقول الفقير إلى الله الغني مسعود بن عمر المدعو بـ(سعد التفتازاني)، هداه الله سواء الطريق، وأذاقه حلاوة التحقيق: فإني قد شرحت فيما مضى "تلخيص المفتاح"، وأغنيته بـ"الإصباح عن المصباح"، وأودعته غرائب نكت[1] سمحت بها الأنظار، ووشحته[2] بلطائف فقر سبكتها[3] يد الأفكار، ثم رأيت الجمع الكثير من الفضلاء، والجم الغفير من الأذكياء، يسألونني صرف الهمة نحو اختصاره، والاقتصار على بيان معانيه وكشف أستاره، لما شاهدوا من أن المحصلين قد تقاصرت هممهم عن استطلاع طوالع أنواره، وتقاعدت عزائمهم عن استكشاف خبيئات أسراره، وأن المنتحلين قد قلبوا أحداق الأخذ والانتهاب، ومدوا أعناق المسخ على ذلك الكتاب.

وكنت أضرب عن هذا الخطب صفحا، وأطوي دون مرامهم كشحا، علما مني بأن مستحسن الطبايع بأسرها، ومقبول الاسماع عن آخرها، أمر لا يسعه مقدرة البشر، وإنما هو شأن خالق القوى والقدر، وأن هذا الفن قد نضب اليوم ماؤه فصار جدالا بلا أثر، وذهب رواؤه فعاد خلافا بلا ثمر، حتى طارت بقية آثار السلف أدراج الرياح، وسالت بأعناق

---

(١) أي: لطائف، والنكتة في العلم أي المسألة اللطيفة، وقد يطلق على المسائل الغرائب الواقعة في الأبواب.

(٢) أي: زينته بوشاح، وهي استعارة مكنية حيث يشبه الكتاب بالمرأة التي ترتدي وشاحًا جميلا.

(٣) أي:: كتبتها وأعدتها، وهي استعارة أيضا حيث شبه كتابة اليد بسبك الذهب.

مطايا تلك الأحاديث البطاح، وأما الأخذ والانتهاب فأمر يرتاح له اللبيب، وللأرض من كأس الكرام نصيب، وكيف ينهر عن الأنهار السائلون، ولمثل هذا فليعمل العاملون.

ثم ما زادتهم مدافعتي إلا شغفا وغراما، وظمأ في هواجر الطلب وأواما، فانتصبت لشرح الكتاب على وفق مقترحهم ثانيا، ولعنان العناية نحو اختصار الأول ثانيا، مع جمود القريحة بصر البليات، وخمود الفطنة بصر بصر النكبات، وترامى البلدان بي والأقطار، ونبو[1] الأوطان عني والأوطار[2]، حتى طفقت أجوب كل أغبر قاتم الأرجاء، وأحرر كل سطر منه في شطر من الغبراء، يوما بالجزوى ويوما بالعقيق ويوما بالعذيب ويوما بالخليصاء.

ولما وفقت بعون الله تعالى للإتمام، وقوضت عنه خيامه بالاختتام، بعدما كشفت عن وجوه خرائده اللثام، ووضعت كنوز فرائده على طرف الثمام، سعد الزمان وساعد الإقبال، ودنا المنى وأجابت الآمال، وتبسم في وجه رجائي المطالب، بأن توجهت تلقاء مدين المآرب حضرة من أنام الأنام في ظل الأمان، وأفاض عليهم سجال العدل والإحسان، ورد بسياسته القرار إلى الأجفان، وسد بهيبته دون يأجوج الفتنة طرق العدوان، وأعاد رميم الفضائل والكمالات منشورا، ووقع الخطيات على صحائف الصفائح لنصرة الإسلام منشورا. وهو السلطان الأعظم، مالك رقاب الأمم، ملاذ سلاطين العرب والعجم، ملجأ صناديد ملوك العالم، ظل الله على بريته، وخليفته في خليقته، حافظ البلاد، ناصر العباد، ما حي ظلم الظلم والعناد، رافع منار الشريعة النبوية، ناصب رايات العلوم الدينية، خافض جناح الرحمة لأهل الحق واليقين، ماد سرادق الأمن بالنصر العزيز والفتح المبين، كهف الأنام، ملاذ الخلائق، قاطبة ظل الإله جلال الحق والدين، أبو المظفر السلطان محمود جاني بك خان، خلد الله سرادق عظمته وجلاله، وأدام رواء نعيم الآمال من سجال أفضاله، فحاولت بهذا الكتاب التشبث بأذيال الإقبال، والاستظلال بظلال الرأفة والإفضال، فجعلته خدمة لسدته التي

---

(١) النبو هو البعد.

(٢) الأغراض والأماني.

هي ملتثم شفاه الإقبال ومعول رجاء الآمال ومثوى العظمة والجلال، لا زالت محط رجال الأفاضل، وملاذ أرباب الفضائل، وعون الإسلام وغوث الأنام، بالنبي وآله عليه وعليهم السلام، فجاء بحمد الله كما يروق النواظر، ويجلو صداء الأذهان، ويرهق البصائر، ويضيء لباب أرباب البيان، ومن الله التوفيق والهداية، وعليه التوكل في البداية والنهاية، وهو حسبي ونعم الوكيل.

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(الحمد) هو الثناء باللسان على قصد التعظيم سواء تعلق بالنعمة أو بغيرها، والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم؛ لكونه منعما سواء كان باللسان أو بالجنان أو بالأركان، فمورد الحمد لا يكون الا اللسان، ومتعلقه يكون النعمة وغيرها، ومتعلق الشكر لا يكون إلا النعمة، ومورده يكون اللسان وغيره، فالحمد أعم من الشكر باعتبار المتعلق، وأخص منه باعتبار المورد، والشكر بالعكس[1].

(لله) هو اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد، والعدول إلى الجملة الاسمية للدلالة على الدوام والثبات، وتقديم الحمد باعتبار أنه أهم نظر إلى كون المقام مقام الحمد كما ذهب إليه صاحب الكشاف في تقديم الفعل في قوله تعالى: ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾ [العلق:١] على ما سيجيء بيانه، وإن كان ذكر الله أهم نظرا إلى ذاته[2].

(على ما أنعم) أي: على أنعامه، ولم يتعرض للمنعم به إيهاما لقصور العبارة عن الإحاطة به، ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء.

(وعلم) من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال، وتنبيها على فضيلة نعمة البيان.

---

(١) قال الحرالي: و ﴿ الحمد ﴾ المدح الكامل الذي يحيط بجميع الأفعال والأوصاف، على أن جميعها إنما هو من الله سبحانه تعالى وأنه كله مدح لا يتطرق إليه ذم، فإذا اضمحل ازدواج المدح بالذم وعلم سريان المدح في الكل استحق عند ذلك ظهور اسم الحمد مكملاً معرفاً بكلمة « أل » وهي كلمة دالة فيما اتصلت به على أنتهائه وكماله، وانظر نظم الدرر للبقاعي ١ / ١٠.

(٢) ﴿ الله ﴾ عَلَمٌ على الرب تبارك وتعالى، يقال: إنه الاسم الأعظم؛ لأنه يوصف بجميع الصفات، وهو اسم لم يسم به غيره تبارك وتعالى؛ ولهذا لا يعرف في كلام العرب له اشتقاق من فعل ويفعل، فذهب من ذهب من النحاة إلى أنه اسم جامد لا اشتقاق له. وقد نقل القرطبي عن جماعة من العلماء منهم الشافعي والخطابي وإمام الحرمين والغزالي وغيرهم، وروي عن الخليل وسيبويه أن الألف واللام فيه لازمة. قال الخطابي: ألا ترى أنك تقول: يا الله، ولا تقول: يا الرحمن، فلولا أنه من أصل الكلمة لما جاز إدخال حرف النداء على الألف واللام، وانظر تفسير ابن كثير ١/ ١٣.

(من البيان) بيان لقوله (ما لم نعلم) قدم رعاية للسجع، والبيان[1] هو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير.

(والصلاة على سيدنا محمد[2] خير من نطق بالصواب، وأفضل من أوتي الحكمة[3]) هي علم الشرائع وكل كلام وافق الحق، وترك فاعل الإيتاء لأن هذا الفعل لا يصلح إلا لله تعالى.

(وفصل الخطاب) أي: الخطاب المفصول البين الذي يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه أو الخطاب الفاصل بين الحق والباطل.

(وعلى آله) أصله أهل بدليل أهيل، خص استعماله في الأشراف وأولي الخطر.

---

(١)هو الدلالة على اشتراك شيئين في وصف من أوصاف الشيء في نفسه، كالشجاعة في الأسد، والنور في الشمس، وهو إما تشبيه مفرد، كقوله صلى الله عليه وسلم: " إن مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم كمثل غيث أصاب أرضا "، حيث شبه العلم بالغيث، ومن ينتفع به بالأرض الطيبة، ومن لا ينتفع به بالقيعان، فهي تشبيهات مجتمعة، أو تشبيه مركب، كقوله صلى الله عليه وسلم: " إن مثلي ومثل الأنبياء من قبلي كمثل رجل بنى بنياناً فأحسنه وأجمله "، إلا موضع لبنه فهذا هو تشبيه المجموع بالمجموع، لأن وجه الشبه عقلي منتزع من أمور، فيكون أمر النبوة في مقابلة البنيان. وانظر تعريفات الجرجاني ١/ ٢٨.

(٢)أصح ما قيل في معنى صلاة الله على عبده: ما ذكره البخاري -رحمه الله تعالى- عن أبي العالية قال: «صلاة الله على عبده ثناؤه عليه عند الملائكة »، وقد يراد بها الدعاء، كما في المسند عن علي مرفوعا « الملائكة تصلي على أحدكم ما دام في مصلاه: اللهم اغفر له اللهم ارحمه » .

(٣)علم يبحث فيه حقائق الأشياء على ما هي عليه في الوجود بقدر الطاقة البشرية، فهي علم نظري غير آلي، والحكمة أيضا: هي هيئة القوة العقلية العلمية المتوسطة بين الغريزة التي هي إفراط هذه القوة، والبلادة التي هي تفريطها. وتجيء على ثلاثة معان: الأول: الإيجاد. والثاني: العلم. والثالث: الأفعال المثلثة، كالشمس والقمر وغيرهما، وقد فسر ابن عباس، رضي الله عنهما، الحكمة في القرآن، بتعلم الحلال والحرام، وقيل: الحكمة في اللغة: العلم مع العمل، وقيل: الحكمة يستفاد منها ما هو الحق في نفس الأمر بحسب طاقة الإنسان، وقيل: كل كلام وافق الحق فهو حكمة، وقيل: الحكمة هي الكلام المقول المصون عن الحشو. وقيل: هي وضع شيء في موضعه. وقيل: هي ما له عاقبة محمودة.

والحكمة الإلهية: علم يبحث فيه عن أحوال الموجودات الخارجية المجردة عن المادة التي لا يقدرتنا واختيارنا، وقيل: هي العلم بحقائق الأشياء على ما هي عليه والعمل بمقتضاه، ولذا انقسمت إلى العلمية والعملية. وانظر التعريفات للجرجاني ١/ ٣٠.

(الأطهار) جمع طاهر كصاحب وأصحاب.

(وصحابته الأخيار) جمع خيِّر بالتشديد.

(أما بعد) هو من الظروف المبنية المنقطعة عن الإضافة، أي بعد الحمد والصلاة، والعامل فيه إما لنيابتها عن الفعل، والأصل مهما يكن من شيء بعد الحمد والصلاة، ومهما ههنا مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدأ، ويكن شرط والفاء لازمة له غالبا فحين تضمنت إما معنى الابتداء والشرط لزمتها الفاء، ولصوق الاسم إقامة للازم مقام الملزوم وإبقاء لأثره في الجملة.

(فلما) هو ظرف بمعنى إذا، يستعمل استعمال الشرط ويليه فعل ماض لفظا أو معنى.

(كان علم البلاغة)[1] هو المعاني والبيان (و) علم (توابعها) هو البديع.

(من أجل العلوم قدرا وأدقها سرا إذ به) أي: بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم كاللغة والصرف والنحو.

(تعرف دقائق العربية وأسرارها) فيكون من أدق العلوم سرا.

(ويكشف عن وجوه الإعجاز في نظم القرآن أستارها) أي: به يعرف أن القرآن معجز؛ لكونه في أعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقائق والأسرار والخواص الخارجة عن طوق البشر، وهذا وسيلة إلى تصديق النبي عليه السلام، وهو وسيلة إلى الفوز بجميع السعادات، فيكون من أجل العلوم؛ لكون معلومه وغايته من أجل المعلومات والغايات.

وتشبيه وجوه الإعجاز بالأشياء المحتجبة تحت الأستار استعارة بالكناية، وإثبات الأستار لها استعارة تخييلية، وذكر الوجوه إيهام أو تشبيه الإعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية وإثبات الوجوه استعارة تخييلية، وذكر الأستار ترشيح، ونظم القرآن تأليف كلماته،

---

(١) في المتكلم: ملكة يقتدر بها إلى تأليف كلام بليغ، فعلم أن كل بليغ، كلاماً كان، أو متكلماً، فصيح، لأن الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة، وليس فصيح بليغاً. وفي الكلام: مطابقته لمقتضى الحال. والمراد بالحال: الأمر الداعي إلى التكلم على وجه مخصوص مع فصاحته، أي فصاحة الكلام.
وقيل: البلاغة: تنبؤ عنّ الوصول والانتهاء، يوصف بها الكلام والمتكلم فقط، دون المفرد.

مترتبة المعاني، متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل لا تواليها في النطق وضم بعضها إلى بعض كيفما اتفق.

(وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة أبو يعقوب يوسف السكاكي[1] أعظم ما صنف فيه) أي: في علم البلاغة وتوابعها.

(من الكتب المشهورة) بيان لما صنف.

(نفعا) تمييز من أعظم.

(لكونه) أي: القسم الثالث (أحسنها) أي: أحسن الكتب المشهورة (ترتيبا) هو وضع كل شيء في مرتبته (و) لكونه (آنقها تحريرا) هو تهذيب الكلام (وأكثرها) أي: أكثر الكتب.

(للأصول) هو متعلق بمحذوف يفسره قوله: (جمعا) لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه والحق جواز ذلك في الظروف؛ لأنها مما يكفيه رائحة من الفعل.

(ولكن كان) أي: القسم الثالث (غير مصون) أي: غير محفوظ.

(عن الحشو) وهو الزائد المستغنى عنه.

(والتطويل)[2] وهو الزيادة على أصل المراد بلا فائدة، وستعرف الفرق بينهما في باب الإطناب.

(والتعقيد)[3] وهو كون الكلام مغلقا لا يظهر معناه بسهولة.

---

(١)يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب، سراج الدين: عالم بالعربية والادب. مولده ووفاته بخوارزم.
من كتبه " مفتاح العلوم - ط " و " رسالة في علم المناظرة - خ "، وتوفي ٦٢٦هـ وانظر: إرشاد ٧: ٣٠٦ ومفتاح السعادة ١: ١٦٣ والجواهر المضية ٢: ٢٢٥ والشذرات ٥: ١٢٢ وبغية الوعاة ٤٢٥ و ٥١٥: ١.

(٢)هو أن يزاد اللفظ على أصل المراد، وقيل: هو الزائد على أصل المراد بلا فائدة.

(٣)هو ألا يكون اللفظ ظاهر الدلالة على المعنى المراد، لخلل واقع. إما في النظم بألا يكون ترتيب الألفاظ على وفق ترتيب المعاني، بسبب تقديم أو تأخير أو حذف أو إضمار، أو غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد، وإما في الانتقال، أي لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل في انتقال الذهن من المعنى الأول المفهوم

(قابلا) خبر بعد خبر، أي كان قابلا (للاختصار) لما فيه من التطويل (مفتقرا) أي: محتاجا.

(إلى الايضاح) لما فيه من التعقيد (و) إلى (التجريد) عما فيه من الحشو.

(ألفت) جواب لما.

(مختصرا يتضمن ما فيه) أي: في القسم الثالث.

(من القواعد) جمع قاعدة[1] وهي حكم كلي ينطبق على جميع جزئياته؛ ليعرف أحكامها منه كقولنا: كل حكم منكر يجب توكيده.

(ويشتمل على ما يحتاج إليه من الأمثلة) وهي الجزئيات المذكورة لإيضاح القواعد.

(والشواهد) وهي الجزئيات المذكورة لإثبات القواعد فهي أخص من الأمثلة.

(ولم آل) من الألو وهو التقصير.

(جهدا) أي: اجتهادا، وقد استعمل الألو في قولهم: لا آلوك جهدا، متعديا إلى مفعولين وحذف ههنا المفعول الأول والمعنى: لم أمنعك جهدا.

(في تحقيقه) أي: في المختصر، يعني: في تحقيق ما ذكر فيه من الأبحاث (وتهذيبه) أي: تنقيحه.

(ورتبته) أي: المختصر.

(ترتيبا أقرب تناولا) أي: أخذا.

(من ترتيبه) أي: من ترتيب السكاكي، أو القسم الثالث إضافة للمصدر إلى الفاعل أو المفعول.

(ولم أبالغ في اختصار لفظه تقريبا) مفعول له تضمنه، معنى لم أبالغ: أي تركت المبالغة في الاختصار تقريبا (لتعاطيه) أي: تناوله.

=

بحسب اللغة إلى الثاني المقصود بسبب إيراد اللوازم البعيدة المفتقرة إلى الوسائط الكثيرة، مع خفاء القرائن الدالة على المقصود، وكون الكلام مغلقاً لا يظهر معناه بسهولة.

(١) هي قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها.

(وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه) والضمائر للمختصر، وفي وصف مؤلفه بأنه مختصر منقح سهل المأخذ تعريض بأنه لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد، كما في القسم الثالث.

(وأضفت إلى ذلك) المذكور من القواعد وغيرها.

(فوائد عثرت) أي: اطلعت.

(في بعض كتب القوم عليها) أي: على تلك الفوائد.

(وزوائد لم أظفر) أي: لم أفز في كلام أحد (بالتصريح بها) أي: بتلك الزوائد.

(ولا الإشارة إليها) بأن يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية، وإن لم يقصدوها.

(وسميته تلخيص المفتاح) ليطابق اسمه معناه.

(وأنا اسأل الله تعالى) قدم المسند إليه قصدا إلى جعل الواو للحال.

(من فضله) حال من (أن ينفع به) أي: بهذا المختصر (كما نفع بأصله) وهو المفتاح والقسم الثالث منه.

(إنه) أي: الله (ولي ذلك) النفع (وهو حسبي)[1] أي: محسبي وكافي.

(ونعم الوكيل) إما عطف على جملة هو حسبي والمخصوص محذوف، وإما على حسبي أي وهو نعم الوكيل، فالمخصوص هو الضمير المتقدم على ما صرح به صاحب المفتاح وغيره في نحو: زيد نعم الرجل، وعلى كلا التقديرين يلزم عطف الإنشاء على الأخبار.

---

(١)أي: الله كافيّ، لا إله إلا هو عليه توكلت، كما قال تعالى: ﴿رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لا إِلَهَ إِلا هُوَ فَاتَّخِذْهُ وَكِيلا﴾ [المزمل: ٩].

[المقدمة]

(المقدمة) رتب المختصر على مقدمة وثلاث فنون، لأن المذكور فيه إما أن يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن أو لا.

الثاني: المقدمة، والأول إن كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد فهو الفن الأول، وإلا فإن كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني، وإلا فهو الفن الثالث.

وجعل الخاتمة خارجة عن الفن الثالث، وهم كما سنبين إن شاء الله تعالى.

ولما انجر كلامه في آخر هذه المقدمة إلى انحصار المقصود في الفنون الثلاثة ناسب ذكرها بطريق التعريف العهدي[1] بخلاف المقدمة، فإنها لا مقتضى لإيرادها بلفظ المعرفة في هذا المقام، والخلاف في أن تنوينها للتعظيم أو للتقليل مما لا ينبغي أن يقع بين المحصلين.

والمقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم يقال: مقدمة العلم لما يتوقف عليه الشروع في مسائله، ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت أمام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه.

وهي ههنا لبيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في علمي المعاني والبيان وما يلائم ذلك، ولا يخفى ارتباط المقاصد بذلك. والفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب مما خفي على كثير من الناس.

(الفصاحة[2]) وهي في الأصل تنبئ عن الظهور والإبانة.

---

(١) حفظ الشيء ومراعاته حالاً بعد حال، هذا أصله، ثم استعمل في الموثق الذي تلزم مراعاته، وهو المراد. والعهد الخارجي: هو الذي يذكر قبله شيء. والعهد الذهني: هو الذي لم يذكر قبله شيء. وانظر التعريفات للجرجاني ص/ ٥١.

(٢) الفصاحة في اللغة: عبارة عن الإبانة والظهور.

وهي في المفرد: خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس.

(يوصف بها المفرد) مثل كلمة فصيحة.

(والكلام[1]) مثل كلام فصيح وقصيدة فصيحة.

قيل: المراد بالكلام ما ليس بكلمة ليعم المركب الإسنادي وغيره، فإنه قد يكون بيت من القصيدة غير مشتمل على إسناد يصح السكوت عليه مع أنه يتصف بالفصاحة.

وفيه نظر؛ لأنه إنما يصح ذلك لو أطلقوا على مثل هذا المركب أنه كلام فصيح، ولم ينقل عنهم ذلك، واتصافه بالفصاحة يجوز أن يكون باعتبار فصاحة المفردات على أن الحق أنه داخل في المفرد، لأنه يقال على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل المثنى والمجموع، وعلى ما يقابل الكلام، ومقابلته بالكلام ههنا قرينة دالة على أنه أريد به المعنى الأخير، أعني ما ليس بكلام.

(و) يوصف بها (المتكلم) أيضا يقال: كاتب فصيح، وشاعر فصيح.

(والبلاغة) وهي تنبئ عن الوصول والانتهاء.

(يوصف بها الأخيران فقط) أي: الكلام والمتكلم دون المفرد، إذ لم يسمع كلمة بليغة، والتعليق بأن البلاغة إنما هي باعتبار المطابقة لمقتضى الحال، وهي لا تتحقق في المفرد وهمٌ لأن ذلك إنما هو في بلاغة الكلام والمتكلم.

=

وفي الكلام: خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات مع فصاحتها، احترز به على نحو: زيد أجلل، وشعره مستشزر، وأنفه مسرج، وفي المتكلم: ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح. وانظر التعريفات ص/ ٥٣.

(١) الكلام: ما تضمن كلمتين بالإسناد. وعلم يبحث فيه عن ذات الله تعالى وصفاته، وأحوال الممكنات من المبدأ والمعاد على قانون الإسلام، والقيد الأخير لإخراج العلم الإلهي للفلاسفة. وفي اصطلاح النحويين: هو المعنى المركب الذي فيه الإسناد التام. وعلم باحث عن أمور يعلم منها المعاد، وما يتعلق به من الجنة والنار، والصراط والميزان، والثواب والعقاب.

وقيل: الكلام هو العلم بالقواعد الشرعية الاعتقادية المكتسبة عن الأدلة. وانظر التعريفات ص / ٥٩.

وإنما قسم كلا من الفصاحة والبلاغة أولا؛ لتعذر جمع المعاني المختلفة الغير المشتركة في أمر يعمها في تعريف واحد، وهذا كما قسم ابن الحاجب المستثنى إلى متصل ومنقطع ثم عرف كلا منهما على حدة.

(فالفصاحة في المفرد)[1] قدم الفصاحة على البلاغة؛ لتوقف معرفة البلاغة على معرفة الفصاحة؛ لكونها مأخوذة في تعريفها، ثم قدم فصاحة المفرد على فصاحة الكلام والمتكلم لتوقفها عليها.

(خلوصه) أي: خلوص المفرد.

(من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس) اللغوي أي المستنبط من استقراء اللغة.

وتفسير الفصاحة بالخلوص لا يخلو عن تسامح؛ لأن الفصاحة تحصل عند الخلوص.

(فالتنافر) وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها.

(نحو) مُسْتَشْزِراتٌ في قول امرئ القيس.

---

(١) فصاحة المفرد فهي خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي فالتنافر منه ما تكون الكلمة بسببه متناهية في الثقل على اللسان وعسر النطق بها كما روي أن أعرابيا سئل عن ناقته فقال تركتها ترعى الهعخع ومنه ما هو دون ذلك كلفظ مستشزر في قول امرؤ القيس (غدائره مستشزرات إلى العلا ..). والغرابة أن تكون الكلمة وحشية لا يظهر معناها فيحتاج في معرفتها إلى من ينقر عنها في كتب اللغة المبسوطة كما روى عيسى بن عمر النحوي أنه سقط عن حمار فاجتمع عليه الناس فقال ما لكم تكأكأتم علي تكأكؤكم على ذي جنة افرنقعوا عني أي اجتمعتم تنحوا ويخرج لها وجه بعيد كما في قول العجاج: (وفاحما ومرسنا مسرجا ..) فإنه لم يعرف ما أراد بقوله مسرجا حتى اختلف في تخريجه فقيل هو من قولهم للسيوف سريجية منسوبة إلى قين يقال له سريج يريد أنه في الاستواء والدقة كالسيف السريجي وقيل من السراج يريد أنه في البريق كالسراج وهذا يقرب من قولهم سرج وجهه بكسر الراء أي حسن وسرج الله وجهه أي بهجه وحسنه ومخالفة القياس كما في قول الشاعر (الحمد لله العلي الأجلل ..) فإن القياس الأجل بالإدغام وقيل هي خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع بأن تمج الكلمة ويتبرأ من سماعها كما يتبرأ من سماع الأصوات المنكرة فإن اللفظ من قبيل الأصوات والأصوات منها ما تستلذ النفس سماعها ومنها ما تكره سماعه كلفظ الجرشي في قول أبي الطيب (كريم الجرشي شريف النسب ..) أي: كريم النفس وفيه نظر

ثم علامة كون الكلمة فصيحة أن يكون استعمال العرب الموثوق بعربيتهم لها كثيرا أو أكثر من استعمالهم ما بمعناها، وانظر مفتاح العلوم للسكاكي ١/ ٧.

(غدائره) أي: ذوائبه، جمع غديرة، والضمير عائد إلى الفرع في البيت السابق.

(مُستَشزِراتٌ) أي: مرتفعات، أو مرفوعات يقال: واستشزر. أي: ارتفع[1].

(إلى العُلا تَضِلُّ العِقاصَ في مُثَنّىً وَمُرسَلِ) تضل، أي: تغيب.

العقاص: جمع عقيصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر.

والمثنى: المفتول، يعني: أن ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط، وأن شعره ينقسم إلى عقاص ومثنى ومرسل، والأول يغيب في الأخيرين، والغرض: بيان كثرة الشعر.

والضابط ههنا: أن كل ما يعده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق به، فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج أو بعدها أو غير ذلك على ما صرح به ابن الأثير في "المثل السائر".

وزعم بعضهم: أن منشأ الثقل في (مستشزر) هو توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة، وبين الزاء المعجمة التي هي من المجهورة، ولو قال: (مستشرف) لزال ذلك الثقل.

وفيه نظر، لأن الراء المهملة أيضا من المجهورة.

وقيل: إن قرب المخارج سبب للثقل المخل بالفصاحة. وأن في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ ﴾ [يس: ٦٠] ثقلا قريبا من المتناهي[2] فيخل بفصاحة الكلمة، لكن الكلام الطويل

---

(١) هي أحد أبيات معلقة امرؤ القيس الشهيرة: قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل، وهي من بحر الطويل، ووقوله: غدائره مستشزرات إلى العلا، الغدائر: الذوائب، جمع غديرة. والضمير راجع للفرع. قال الزوزني: الاستشزار: الرفع والارتفاع جميعاً، فيكون الفعل منه تارةً لازماً، وتارة متعدياً. فمن روى بكسر الزاي، جعله من اللازم، ومن روى بفتحها جعله من المتعدي. وجعله غدائره مستشزرات صفة أخرى لفرع.
قال التبريزي: وأصل الشزر الفتل على غير جهة. وقوله: إلى العلا، يريد به شدها على الرأس بخيوط. والعقاص: جمع عقيصة، وهو ما جمع من الشعر، ففتل تحت الذوائب، وهي مشطة معروفة، يرسلون فيها بعض الشعر، ويثنون بعضه. فالذي فتل بعضه على بعض هو المثنى.

(٢) القول بوجود ثقل في النطق بهذه الآية مستغرب جدا، حيث لم يصرح أحد من المفسرين بذلك، كما أن الحروف متناسقة ليس فيها أي نوع من الثقل، وقد نبه المصنف إلى قبح ذلك القول فيما سيأتي.

المشتمل على كلمة غير فصيحة لا يخرج عن الفصاحة، كما لا يخرج الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير عربية عن أن يكون عربيا.

وفيه نظر، لأن فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام من غير تفرقة بين طويل وقصير، على أن هذا القائل فسر الكلام بما ليس بكلمة، والقياس على الكلام العربي ظاهر الفساد، ولم سلم عدم خروج السورة عن الفصاحة، فمجرد اشتمال القرآن على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقود إلى نسبة الجهل أو العجز إلى الله، تعالى عن ذلك علوا كبيرا.

(والغرابة) كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى، ولا مأنوسة الاستعمال[1].

(نحو) مسرج في قول العجاج: (وَمُقلَةً وَحاجِبا مُزَجَّجا) أي: مدققا مطولا.

(وفاحما) أي: شعرا أسود كالفحم (ومرسنا) أي: أنفا.

(مسرجا أي: كالسيف السريجي في الدقة والاستواء) وسريج اسم قين تنسب إليه السيوف.

(أو كالسراج في البريق) واللمعان. فإن قلت: لم لم يجعلوه اسم مفعول من سرج الله وجهه أي بهجه وحسنه؟.

قلت: هو أيضا من هذا القبيل، أو مأخوذ من السراج على ما صرح به الإمام المرزوقي رحمه الله تعالى حيث قال: السريجي منسوب إلى السراج، ويجوز أن يكون وصفه بذلك لكثرة مائه وورنقه، حتى كان فيه سراجا. ومنه ما قيل: (سرج الله أمرك) أي: حسنه ونوره.

---

(١) قال السيوطي في الزهر: والغرابةُ أن تكون الكلمة وحْشِيَّة لا يظهر معناها؛ فيحتاج في معرفتها إلى أن يُنَقَّر عنها في كتب اللغة المبسوطة؛ كما رُوي عن عيسى بن عمر النحوي أنه سقط عن حمار، فاجتمع عليه الناس؛ فقال: ما لكم تَكَأْكَأْتُمْ عليَّ تَكَأْكُؤكم على ذي جِنَّة اِفْرَنْقِعوا عَنِّي، أي اجْتَمَعْتم، تَنحَّوا.

أو يخرج لها وجه بعيد كما في قول العجّاج: وفَاحِماً ومَرْسِنا مُسَرَّجا فإنه لم يعرف ما أراد بقوله: مسرجا، حتى اختلف في تخريجه؛ فقيل: هو من قولهم للسُّيوف سُرَيْجِيَّة منسوبة إلى قَيْن يقال له سُرَيج، يريد أنه في الاستواء والدِّقة كالسيف السُّرَيْجي، وقيل من السِّراج يريد أنه في البريق كالسِّراج، ومخالفة القياس كما في قول الشاعر: الحمدُ للهِ العَلِيِّ الأَجْلَلِ، وانظر المزهر ١/ ٥٩.

(والمخالفة[1]) أن تكون الكلمة على خلاف قانون مفردات الألفاظ الموضوعة، أعني على خلاف ما ثبت عن الواضع.

(نحو) الأجلل بفك الإدغام في قوله: (الحمد لله العلي الأجلل) والقياس الأجل بالإدغام، فنحو: آل وماء، وأبى يأبى، وعور يعور، فصيح لأنه ثبت عن الواضع كذلك[2].

(قيل): فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر.

(ومن الكراهة في السمع) بأن يكون اللفظة بحيث يمجها المسع ويتبرأ عن سماعها.

(نحو) الجرشي في قول أبي الطيب: مبارك الاسم أغر اللقب.

(كريم الجرشي) أي: النفس.

(شريف النسب) والأغر من الخيل الأبيض الجبهة، ثم استعير لكل واضح معروف.

(وفيه نظر) لأن الكراهة في السمع إنما هي من جهة الغرابة المفسرة بالوحشية، مثل: تكأكأتم، وافرنقعوا، ونحو ذلك.

وقيل: لأن الكراهة في السمع وعدمها يرجعان إلى طيب النغم وعدم الطيب لا إلى نفس اللفظ.

وفيه نظر؛ للقطع باستكراه الجرشي دون النفس مع قطع النظر عن النغم.

---

(١) أن تكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب، كوجوب الإعلال، في نحو: قام، والإدغام، في نحو: مد.

(٢) وقد يجاب بأن الشاعر أتى بهذه الكلمة لضرورة الشعر، لا تعمده الإتيان بها مخالفة لفصيح اللغة، خاصة وقد وردت هذه الكلمة مفكوكة الإدغام في قصائد عدد من الشعراء، كابن غلبون الصوري إذ يقول: [مجزوء الكامل]

فَإِذا أَتى الخَطبُ الأَجَل ... لُ ذَكرتُ سَيِّدَنا الأَجَلا
فَكَأَنَّ ذِكريَ بَدلَـــهُ ... وَنَداهُ كانَ نَدىً وَفَضلا
منعَ النَّوائِبَ ذِكـــرُهُ ... مِن أَن تَحُلَّ بِحَيثُ حَلا
وَبِهِ أُدافِعُهـــمُ وتَر ... قبُ غَفلَتي عَنه فَكـــلا.

(و) الفصاحة (في الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها) هو حال من الضمير في خلوصه واحترز به عن مثل: زيدا جلل، وشعره مستشزر، وأنفه مسرج.

وقيل: هو حال من الكلمات، ولو ذكره بجنبها لسلم من الفصل بين الحال وذيها بالا جنبي.

وفيه نظر؛ لأنه حينئذ يكون قيدا للتنافر لا للخلوص ويلزم أن يكون الكلام المشتمل على تنافر الكلمات الغير الفصيحة فصيحا، لأنه يصدق عليه أنه خالص عن تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم.

(فالضعف) أن يكون تأليف الكلام على خلاف القانون النحوي المشهور بين الجمهور كالإضمار قبل الذكر لفظا ومعنىً وحكما (نحو: ضرب غلامه زيدا)[1].

(والتنافر) أن تكون الكلمات ثقيلة على اللسان، وإن كان كل منها فصيحة[2].

(كقوله: وليس قرب قبر حرب)[1] وهو اسم رجل.

---

(١)ضعف التأليف: أن يكون تأليف أجزاء الكلام على خلاف قانون النحو، كالإضمار قبل الذكر لفظاً أو معنى، نحو: ضرب غلامه زيداً. والضعيف:ما يكون في ثبوته كلام، كقرطاس، بضم القاف، في: قرطاس، بكسرها.

(٢)قال الشيخ بهاء الدين في عروس الأفراح: قالوا: التنافر يكون إما لِتَبَاعُد الحروف جدّاً، أو لتقاربها، فإنها كالطَّفْرَة والمَشْي في القَيْد، نقله الخفاجي في " سرّ الفصاحة " عن الخليل بن أحمد، وتعقّبه بأن لنا ألفاظاً حروفُها متقاربة، ولا تنافرَ فيها؛ كلَفْظ الشَّجَر، والجيش، والفم، وقد يوجد البُعْدُ، ولا تنافر، كلفظ العلم والبعد؛ ثم رأى الخفاجي أنه لا تنافر البُعْدِ، وإن أفرط؛ بل زاد فجعل تَبَاعد مخارج الحروف شَرْطاً للفصاحة.

قال الشيخ بهاء الدين: ويُشبه استواءَ تقاربِ الحروف وتباعدها في تحصيل التنافر استواءُ المِثْلَين اللَّذَين هما في غاية الوِفاق، والضِّدَّين اللذين هما في غاية الخلافِ في كَون كلٍّ من الضِّدَّين والمِثلين لا يجتمع مع الآخر، فلا يجتمع المثلان لشدَّة تقاربهما، ولا الضِّدَّين لشدة تباعدهما، وحيث دار الحالُ بين الحروف المتباعدة والمتقاربة فالمتباعدةُ أخف.

(قبر) وصدر البيت: (وقبر حرب بمكان قفر) أي: خال عن الماء والكلاء، ذكر في عجائب المخلوقات: أن من الجن نوعا يقال له: الهاتف، فصاح واحد منهم على حرب بن أمية فمات، فقال ذلك الجنى هذا البيت.

(وكقوله: [الطويل]

كَريمٌ مَتى أَمدَحهُ أَمدَحهُ وَالوَرى ... مَعي وَمَتى ما لُمتُهُ لُمتُهُ وَحدي (٢)

=

(١) قال العباسي في معاهد التنصيص: البيت من الرجز، ولا يعرف قائله، ويقال: نه من شعر الجن، قالوه في حرب بن أمية بن عبد شمس لما قتلوه بثأر حيةٍ منهم قتلها القفل الذي كان فيه، ودفن ببادية بعيدة، وكان حربٌ المذكور مصافياً لمرداس السلمي أبي العباس الصاحبي، فقتلها الجن جميعاً، وهذا شيء قد ذكرته الرواة في أخبارها، والعرب في أشعارها.

ذكر أبو عبيدة وأبو عمرو الشيباني، أن حرب بن أمية لما انصرف من حرب عكاظ هو وإخوته مر بالقرية، وهي إذ ذاك غيضة شجر ملتف لا يرام، فقال له مرداس بن أبي عامر: أما ترى هذا الموضع؟ قال: بلى، فما له؟ قال: نعم المزدرع هو، فهل لك أن تكون شريكي فيه ونحرق هذه الغيضة ثم نزرعه بعد ذلك؟ قال: نعم، فأضرما النار في الغيضة، فلما استطارت وعلا لهبها سمع من الغيضة أنينٌ وضجيج كثير، ثم ظهرت منها حياتٌ بيض تطير حتى قطعتها وخرجت منها، ولم يلبث حرب بن أمية ومردامس أن ماتا، فأما مرداس فدفن بالقرية، ثم ادعاها بعد ذلك كليب بن عمرو السلمي ثم الظفري، وقد روى البيت بلفظ: ومَا بقُربِ قَبرِ حَربٍ قبرُ، ويقال: إنه لا يتهيأ لأحد أن ينشده ثلاث مرات متواليات فلا يتتعتع، وقرب وقع خبراً لليس وكان من حقه أن يقول قرب قبره فأتي بالظاهر موضع المضمر ليدل على لزوم التوجع.

والشاهد فيه: التنافر، لما في هذه الألفاظ من ثقل النطق بها، ولذلك هرب أرباب الفصاحة من اللفظين المتقاربين إلى الإدغام، لانتقال اللسان فيه إليهما انتقالةً واحدةً، وشبهوا النطق بالمتقاربين بمشي المقيد. معاهد التنصيص شرح شواهد التلخيص بتصرف ١ / ١٢.

(٢)قائله أبو تمام الطائي، وتمامه:

مَعِي وَإِذَا مَا لمتهُ لُمتُهُ وَحدِي

وهو من قصيدة من الطويل يمدح بها أبا الغيث موسى بن إبراهيم ويعتذر إليه، وأولها:

شهدتُ لقد أقوتْ مَعالمكم بَعدِي .. ومَحْت كما مَحتْ وشائعُ مِنْ بُرد

إلى أن قال في مديحها:

ولوْ لم يَزعني عنكَ غَيرك وَازعٌ .. لأعديتني بالحِلم، إنَّ العُلا تُعدِي

ومعنى البيت: هو كريم إذا مدحته وافقني الناس على مدحه فيمدحونه لأسداء إحسانه إليهم كأسدائه إلي، ولا أمدحه بشيء إلا صدقني الناس فيه، أو أن الناس وافقوني على وجود ما يوجب المدح للإنسان من

والواو في الورى للحال، وهو مبتدأ وخبره قوله: معي.

وإنما مثل بمثالين؛ لأن الأول متناه في الثقل والثاني دونه، أو لأن منشأ الثقل في الأول نفس اجتماع الكلمات، وفي الثاني حروف منها، وهو في تكرير أمدحه، دون مجرد الجمع بين الحاء والهاء، لوقوعه في التنزيل، مثل: ﴿فَسَبِّحْهُ﴾ فلا يصح القول بأن مثل هذا الثقل مخل بالفصاحة.

وذكر الصاحب إسماعيل بن عباد أنه أنشد هذه القصيدة بحضرة الأستاذ ابن العميد، فلما بلغ هذا البيت قال له الأستاذ: هل تعرف فيه شيئا من الهجنة ؟ قال: نعم مقابلة المدح باللوم، وإنما يقابل بالذم أو الهجاء، فقال الأستاذ: غير هذا أريد، فقال: لا أدري غير ذلك.

فقال الأستاذ: هذا التكرير في أمدحه أمدحه مع الجمع بين الحاء والهاء، وهما من حروف الحق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر، فأثنى عليه الصاحب.

(والتعقيد)[1] أي: كون الكلام معقدا.

(أن لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد لخلل) واقع.

(اما في النظم) بسبب تقديم أو تأخير أو حذف أو غير ذلك، مما يوجب صعوبة فهم المراد.

(كقول الفرزدق في خال هشام) بن عبد الملك، وهو ابن إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي:

=

صفات الكمال فيه، وإذا لمته لا يوافقني أحد على لومه، لعدم وجود المقتضي له فيه. معاهد التنصيص ١/ ١٢.

(١) هو ألا يكون اللفظ ظاهر الدلالة على المعنى المراد، لخلل واقع. إما في النظم بألا يكون ترتيب الألفاظ على وفق ترتيب المعاني، بسبب تقديم أو تأخير أو حذف أو إضمار، أو غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد، وإما في الانتقال، أي لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل في انتقال الذهن من المعنى الأول المفهوم بحسب اللغة إلى الثاني المقصود بسبب إيراد اللوازم البعيدة المفتقرة إلى الوسائط الكثيرة، مع خفاء القرائن الدالة على المقصود، وكونُ الكلام مغلقاً لا يظهر معناه بسهولة.

(وما مثله في الناس إلا مملكا أبو أمـــه حتى أبوه يقاربه)[1]

أي: ليس مثله في الناس.

(حي يقاربه) أي: أحد يشبهه في الفضائل.

(إلا مملك) أي: رجل أعطي الملك والمال يعني: هشاما.

(أبو أمه) أي: أبو أم ذلك الملك.

(أبوه) أي: أبو إبراهيم الممدوح أي لا يماثله أحد إلا ابن اخته وهو هشام.

ففيه فصل بين المبتدأ والخبر أعني أبو أمه أبوه بالأجنبي الذي هو حي، وبين الموصوف والصفة، أعني حي يقاربه بالأجنبي الذي هو أبوه، وتقديم المستثنى أعني مملكا على المستثنى منه أعني حي وفصل كثير بين البدل وهو حى والمبدل منه وهو مثله.

نقوله: (مثله) اسم ما، (وفى الناس) خبره، (وإلا مملكا) منصوبٌ لتقدمه على المستثنى منه. قيل: ذكر ضعف التأليف يغني عن ذكر التعقيد اللفظي.

وفيه نظر، لجواز أن يحصل التعقيد باجتماع عدة أمور موجبة لصعوبة فهم المراد، وإن كان كل واحد منها جاريا على قانون النحوي. وبهذا يظهر فساد ما قيل: أنه لا حاجة في بيان التعقيد في البيت إلى ذكر تقديم المستثنى على المستثنى منه، بل لا وجه له، لأن ذلك جائز باتفاق النحاة، إذ لا يخفى أنه يوجب زيادة التعقيد وهو مما يقبل الشدة والضعف.

---

(١) البيت للفرزدق، من قصيدة من الطويل يمدح بها إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي خال هشام بن عبد الملك بن مروان. والشاهد فيه التعقيد، وهو: أن لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد إما لخلل في نظم الكلام فلا يتوصل منه إلى معناه، أو لانتقال الذهن من المعنى الأول إلى المعنى الثاني الذي هو لازمه المراد به ظاهراً، والأول في الشاهد في البيت.

والمعنى فيه: وما مثله يعني الممدوح، في الناس حيٌّ يقاربه، أي أحد يشبهه في الفضائل، إلا مملكاً، يعني هشاماً، أبو أمه أي أبو أمه هشام أبوه، أي أبو الممدوح فالضمير في أمه للمملك، وفي أبوه للممدوح، ففصل بين أبو أمه وهو مبتدأ وأبوه وهو خبره، بأجنبي وهو حيٌّ، وكذا فصل بين حي ويقاربه وهو نعته بأجنبي وهو أبوه، وقدم المستثنى على المستثنى منه، فهو كما تراه في غاية التعقيد، وكان من حق الناظم أن يقول: وما مثله في الناس أحد يقاربه إلا مملك أبو أمه أبوه. معاهد التنصيص ١/ ١٥.

(وأما في الانتقال) عطف على قوله.

(أما في النظم) أي: لا يكون الكلام ظاهرة الدلالة على المراد، لخلل واقع في انتقال الذهن من المعنى الأول المفهوم بحسب اللغة إلى الثاني المقصود، وذلك بسبب إيراد اللوازم البعيدة المفتقرة إلى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود.

(كقول الآخر) وهو عباس بن الأحنف ولم يقل كقوله لئلا يتوهم عود الضمير إلى الفرزدق [الطويل]:

(سأطلُبُ بُعد الدَّارِ عنكُم لتقرُبُوا وتسكُبُ)

بالرفع، وهو الصحيح وبالنصب وَهْمٌ.

(عيناى الدموع لِتَجمُدَا[1])

جعل سكب الدموع كناية عما يلزمه فراق الأحبة من الكآبة والحزن وأصاب، لكنه أخطأ في جعل جمود العين كناية عما يوجبه دوام التلاقي من الفرح والسرور.

(فإن الانتقال من جمود العين إلى بخلها بالدموع) حال إرادة البكاء، وهي حالة الحزن.

(لا إلى ما قصده من السرور) الحاصل بالملاقاة.

ومعنى البيت: إنى اليوم أطيب نفسا بالبعد والفراق وأوطنها على مقاساة الأحزان والأشواق، وأتجرع غصصها وأتحمل لأجلها حزنا يفيض الدموع من عينى لا تسبب بذلك إلى وصل يدوم ومسرة لا تزول، فإن الصبر مفتاح الفرج ولكل بداية نهاية، ومع كل عسر

---

(١) البيت للعباس بن الأحنف من أبياتٍ من الطويل.، والشاهد فيه السبب الثاني الحاصل به التعقيد، وهو: الانتقال، فإن معنى البيت: أطلب وأريد البعد عنكم أيها الأحبة لتقربوا، إذ من عادة الزمان الإتيان بضد المراد، فإذا أريد البعد يأتي الزمان بالقرب. وأريد وأطلب الحزن الذي هو لازم البكاء ليحصل السرور بما هو من عادة الزمان، فأراد أن يكني عماً يوجبه دوام التلاقي من السرور بالجمود، لظنه أن الجمود هو خلو العين من البكاء مطلقاً من غير اعتبار شيء آخر، وأخطأ في مراده، إذ الجمود هو خلو العين من البكاء حالة إرادة البكاء منها.

يسرا وإلى هذا أشار الشيخ عبد القاهر في "دلائل الإعجاز". وللقوم ههنا كلام فاسد أوردناه في الشرح.

(قيل): فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر.

(ومن كثرة التكرار وتتابع الإضافات كقوله:[1] [الطويل]

وَتُسعدُني في غمرةٍ بعد غمرَةٍ سَبوحٌ لها منها عليها شَواهدُ

(سبوح): أي فرس حسن الجرى لا تتعب راكبها؛ كأنها تجرى في الماء.

(لها) صفة سبوح. (منها) حال من شواهد (عليها) متعلق بشواهد.

(شواهد) فاعل الظرف أعني لها، يعني: أن لها من نفسها علامات دالة على نجابتها.

قيل: التكرار ذكر الشيء مرة بعد أخرى ولا يخفى أنه لا يحصل كثرة بذكره ثالثا.

وفيه نظر، لأن المراد بالكثرة ههنا ما يقابل الوحدة ولا يخفى حصوله بذكره ثالثا.

(و) تتابع الإضافات (مثل قوله: [الطويل]

حمامة جرعى حومة الجندل أسجعي فأنت بمرأى من سعاد ومسمع)[2]

---

(١) قائله أبو الطيب المتنبي، من قصيدة من الطويل، يمدح بها سيف الدولة بن حمدان أولها:

عَواذِلُ ذات الخالِ فيَّ حواسد .. وإنَّ ضَجيعَ الخودِ منِّي لَماجدُ

يَرُدُّ يداً عنْ ثوبها وهُو قادرٌ .. ويَعصي الهوَى في طَيفها وهُو رَاقدُ

وهي طويلة.

والسبوح: الفرس الحسن الجري، يقال: فرسٌ سابح وسبوح، وخيل سوابح لسبحها بيديها في مسيرها.

وسبوح: اسم فرس لربيعة بن جشم، وهو مرفوع على أنه فاعل تسعدني.

والمعنى: وتعينني على توارد الغمرات في الحروب فرس سبوح يشهد بكرمها خصال هي لها منها أدلة عليها.

والشاهد فيه كثيرة التكرار وتتابع الإضافات وهي قوله " لها منها عليها " معاهد التنصيص ١/ ٢١.

(٢) قائله ابن بابك الشاعر المشهور، من قصيدة من الطويل، وتمامه:

فَأنْتِ بِمَرأى من سُعادَ ومَسمع

والجرعاء: هي الرملة الطيبة المنبت لا وعوثة فيها، أو الأرض ذات الخزونة تشاكل الرمل، أوالد عص لا ينبت، أو الكثيب جانبٌ منه حجارة وجانب رمل وحومة القتال: معظمه، وكذلك من الماء والرمل وغيره، والجندل: الحجارة، والسجع: هدير الحمام ونحوه.

ففيه إضافة حمامة إلى جرعى، وجرعي إلى حومة، وحومة إلى الجندل.

والجرعى تأنيث الأجرع قصرها للضرورة، وهي: أرض ذات رمل لا تنبت شيئا، والحومة معظم الشيء، والجندل أرض ذات حجارة، والسجع هدير الحمامة ونحوه.

وقوله: (فأنت بمرأى) أي: بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك. يقال: (فلان بمرأى مني ومسمع) أي: بحيث أراه وأسمع قوله. كذا في الصحاح.

فظهر فساد ما قيل أن معناه: أنت بموضع ترين منه سعاد وتسمعين كلامها، وفساد ذلك مما يشهد به العقل والنقل.

(وفيه نظر) لأن كلا من كثرة التكرار وتتابع الإضافات إن ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر وإلا فلا يخل بالفصاحة، كيف وقع في التنزيل مثل: ﴿دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ﴾ [غافر:٣١] ، كذلك ﴿ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾ [مريم:٢]، ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ﴿٧﴾ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ [الشمس:٧-٨].

(و) الفصاحة.

(في المتكلم ملكة) وهي كيفية راسخة في النفس والكيفية عرض لا يتوقف تعلقه على تعقل الغير، ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء أوليا. فخرج بالقيد الأول الأعراض النسبية مثل الإضافة أو الفعل والانفعال ونحو ذلك، وبقولنا: لا يقتضي القسمة الكميات، وبقولنا: واللاقسمة النقطة والوحدة، وقولنا: أوليا ليدخل فيه مثل العلم بالمعلومات المقتضية للقسمة واللاقسمة.

فقوله: ملكة. إشعار بأنه لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح لا يسمى فصيحا في الاصطلاح ما لم يكن ذلك راسخا فيه. وقوله:

=

والمعنى: يا حمامة جرعاء هذا الموضع اسجعي وترنمي طرباً فأنت بمرأى من الحبيبة ومسمع،فجدير لك أن تطربي إذ لا مانع لك منه.

والشاهد فيه: تتابع الإضافات، فإنه أضاف حمامة إلى جرعا وحومة إلى الجندل وهو من عيوب الكلام.وانظر معاهد التنصيص ١/ ٢١.

(يقتدر بها على التعبير عن المقصود) دون أن يقول: يعبر، إشعار بأنه يسمى فصيحا إذا وجد فيه تلك الملكة، سواء وجد التعبير أو لم يوجد. وقوله:

(بلفظ فصيح) ليعم المفرد والمركب، إما المركب فظاهر. وأما المفرد فكما تقول عند التعداد: دار، غلام، جارية، ثوب، بساط، إلى غير ذلك.

(والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته): أي: فصاحة الكلام، والحال: هو الأمر الداعي للمتكلم إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدى به أصل المراد خصوصية ما، وهو مقتضى الحال، مثلا: كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضى تأكيد الحكم، والتأكيد مقتضى الحال، وقولك له: (إن زيدا في الدار) مؤكدا بأن كلام مطابق لمقتضى الحال.

وتحقيق ذلك أنه جزئي من جزئيات ذلك الكلام، الذي يقتضيه الحال، فإن الإنكار مثلا يقتضى كلاما مؤكدا، وهذا مطابق له، بمعنى أنه صادق عليه على عكس ما يقال: أن الكلي مطابق للجزئيات. وإن أردت تحقيق هذا الكلام فارجع إلى ما ذكرناه في الشرح في تعريف علم المعاني.

(وهو): أي مقتضى الحال.

(مختلف فإن مقامات الكلام متفاوتة) لأن الاعتبار اللائق بهذا المقام يغاير الاعتبار اللائق بذاك، وهذا عين تفاوت مقتضيات الأحوال، لأن التغاير بين الحال والمقام إنما هو بحسب الاعتبار، وهو أنه يتوهم في الحال كونه زمانا، لورود الكلام فيه، وفي المقام كونه محلا له. وفي هذا الكلام إشارة اجمالية إلى ضبط مقتضيات الأحوال وتحقيق لمقتضى الحال.

(فمقام كل من التنكير والإطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه): أي: مقام خلاف كل منها، يعني: أن المقام الذي يناسبه تنكير المسند إليه أو المسند، يباين المقام الذي يناسبه التعريف، ومقام إطلاق الحكم أو التعليق أو المسند إليه أو المسند أو متعلقه يباين مقام تقييده بمؤكد، أو أداة قصر أو تابع أو شرط أو مفعول أو ما يشبه ذلك، ومقام تقديم

المسند إليه أو المسند أو متعلقاته، يباين مقام تأخيره، وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه، فقوله خلافه شامل لما ذكرناه. وإنما فصل قوله.

(ومقام الفصل يباين مقام الوصل) تنبيها على عظم شأن هذا الباب، وإنما لم يقل مقام خلافه لأنه أحصر وأظهر، لأن خلاف الفصل إنما هو الوصل، وللتنبيه على عظم شأن الفصل قوله.

(ومقام الإيجاز يباين مقام خلافه) أي: الإطناب والمساواة.

(وكذا خطاب الذكى مع خطاب الغبى) فإن مقام الأول يباين مقام الثاني؛ فإن الذكى يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة الخفية ما لا يناسب الغبى.

(ولكل كلمة مع صاحبتها) أي: مع كل كلمة أخرى مصاحبة لها.

(مقام) ليس لتلك الكلمة مع ما يشارك تلك المصاحبة في أصل المعنى، مثلا الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله، مع أن مقام ليس له مع إذا، وكذا الكل من أدوات الشرط مع الماضي مقام ليس له مع المضارع وعلى هذا القياس.

(وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه) أي: انحطاط شأنه.

(بعدمها) أي: بعدم مطابقته للاعتبار المناسب.

(والمراد بالاعتبار المناسب الأمر الذي اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة أو بحسب تتبع تراكيب البلغاء، يقال: اعتبرت الشيء، إذا نظرت إليه وراعيت حاله) وأراد بالكلام: الكلام الفصيح، وبالحسن: الحسن الذاتي الداخل في البلاغة دون العرضي الخارج؛ لحصوله بالمحسنات البديعية.

(فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب) للحال والمقام، يعني: إذا علم أن ليس ارتفاع شأن الكلام الفصيح في الحسن الذاتي إلا بمطابقته للاعتبار المناسب على ما يفيده إضافة المصدر.

ومعلوم أنه إنما يرتفع بالبلاغة التي هي عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال، فقد علم أن المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد، وإلا لما صدق أنه لا يرتفع إلا بالمطابقة للاعتبار المناسب، ولا يرتفع إلا بالمطابقة لمقتضى الحال، فليتأمل.

(فالبلاغة) صفة (راجعة إلى اللفظ) يعني: أنه يقال كلام بليغ، لكن لا من حيث أنه لفظ وصوت، بل (باعتبار إفادته المعنى) أي: الغرض المصوغ له الكلام.

(بالتركيب) متعلق بإفادته، وذلك لأن البلاغة كما مر عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال، فظاهر أن اعتبار المطابقة وعدمها إنما يكون باعتبار المعاني والأغراض التي يصاغ لها الكلام، لا باعتبار الألفاظ المفردة والكلم المجردة.

(وكثيرا ما) نصب على الظرف لأنه من صفة الأحيان وما لتأكيد معنى الكثرة والعامل فيه.

قوله: (يسمى ذلك) الوصف المذكور.

(فصاحة أيضا) كما يسمى بلاغة، فحيث يقال: أن إعجاز القرآن من جهة كونه في أعلى طبقات الفصاحة يراد بها هذا المعنى.

(ولها) أي: لبلاغة الكلام.

(طرفان: أعلى وهو حد الإعجاز) وهو أن يرتقى الكلام في بلاغته إلى أن يخرج عن طوق البشر، ويعجزهم عن معارضته.

(وما يقرب منه) عطف على قوله وهو والضمير في (منه) عائد إلى أعلى، يعني: أن الأعلى مع ما يقرب منه كلاهما من حد الإعجاز، هذا هو الموافق لما في المفتاح.

وزعم بعضهم أنه عطف على حد الإعجاز والضمير في (منه) عائد إليه، يعني: أن الطرف الأعلى هو حد الإعجاز، وما يقرب من حد الإعجاز.

وفيه نظر؛ لأن القريب من حد الإعجاز لا يكون من الطرف الأعلى الذي هو حد الإعجاز، وقد أوضحنا ذلك في الشرح.

(وأسفل وهو ما إذا غير) الكلام.

(عنه إلى ما دونه) أي: إلى مرتبة أخرى هي أدنى منه وأنزل.

(التحق) الكلام وإن كان صحيح الإعراب.

(عند البلغاء بأصوات الحيوانات) تصدر عن محالها بحسب ما يتفق، من غير اعتبارات اللطائف والخواص الزائدة على أصل المراد.

(وبينهما) أي: بين الطرفين.

(مراتب كثيرة) متفاوتة بعضها أعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات، والبعد من أسباب الإخلال بالصاحة.

(وتتبعها) أي: بلاغة الكلام.

(وجوه اخر) سوى المطابقة والفصاحة.

(تورث الكلام حسنا) وفي قوله.

(تتعبها) إشارة إلى أن تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة، والى أن هذه الوجوه إنما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة، وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لأنها ليست مما تجعل المتكلم متصفا بصفة.

(و) البلاغة.

(في المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ فعلم) مما تقدم.

(إن كل بليغ) كلاما كان أو متكلما على سبيل استعمال المشترك في معنييه، أو على تأويل كل ما يطلق عليه لفظ البليغ.

(فصيح) لأن الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة مطلقا.

(ولا عكس) بالمعنى اللغوي: أي ليس كل فصيح بليغا، لجواز أن يكون كلام فصيح غير مطابق لمقتضى الحال، وكذا يجوز أن يكون لأحد ملكة يقتدر بها التعبير عن المقصود بلفظ فصحيح من غير مطابقة لمقتضى الحال.

(و) علم أيضا.

(أن البلاغة) في الكلام.

(مرجعها) أي: ما يجب أن يحصل حتى يمكن حصولها، كما يقال مرجع الجود إلى الغنى.

(إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد) وإلا لربما أدى المعنى المراد بلفظ فصيح، غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا.

(وإلى تمييز) الكلام.

(الفصيح من غيره) وإلا لربما أورد الكلام المطابق لمقتضى الحال بلفظ غير فصيح، فلا يكون أيضا بليغا لوجوب وجود الفصاحة في البلاغة، ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها.

(والثاني) أي: تمييز الفصيح من غيره.

(منه) أي: بعضه.

(ما يبين) أي: يوضح.

(في علم متن اللغة) كالغرابة. وإنما قال: في علم متن اللغة، أي: معرفة أوضاع المفردات؛ لأن اللغة أعم من ذلك؛ لأنه يطلق على سائر أقسام العربية، يعني به يعرف تمييز السالم من الغرابة عن تمييز غيره، بمعنى أن مَنْ تتبع الكتب المتداولة وأحاط بمعاني المفردات المأنوسة علم أن ما عداها مما يفتقر إلى تنقير أو تخريج، فهو غير سالم من الغرابة.

وبهذا تبين فساد ما قيل: إنه ليس في علم متن اللغة أن بعض الألفاظ مما يحتاج في معرفته إلى أن يبحث عنه في الكتب المبسوطة في اللغة.

(أو) في علم.

(التصريف) كمخالفة القياس إذ به يعرف أن الأجلل مخالف.

(للقياس) دون الأجل.

(أو في علم النحو) كضعف التأليف والتعقيد اللفظي.

(أو يدرك بالحس) كالتنافر، إذ به يعرف أن مستشزرا متنافر دون مرتفع. وكذا تنافر الكلمات.

(وهو) أي: ما يبين في العلوم المذكورة أو ما يدرك بالحس، فالضمير عائد إلى ما، ومن زعم أنه عائد إلى ما يدرك بالحس فقد سها سهوا ظاهرا.

(ما عد التعقيد المعنوي) إذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوي من غيره فعلم أن مرجع البلاغة بعضه مبين في العلوم المذكورة وبعضها مدرك بالحس ويقي الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد والاحتراز عن التعقيد المعنوي، فمست الحاجة إلى وضع علمين مفيدين لذلك، فوضعوا علم المعاني للأول وعلم البيان للثاني. واليه أشار بقوله :

(وما يحترز به عن الأول) أي: الخطأ في تأدية المعنى المراد.

(علم المعاني وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان) وسموا هذين العلمين علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بالبلاغة، وإن كان البلاغة تتوقف على غيرهما من العلوم. ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة إلى علم آخر، فوضعوا لذلك علم البديع واليه أشار بقوله.

(وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع) ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في ثلاثة فنون.

(وكثير) من الناس.

(يُسمي الجميع علم البيان وبعضهم يسمي الأول علم المعاني و) يسمي.

(الأخيرين) يعني: البيان والبديع.

(علم البيان والثلاثة علم البديع) ولا يخفى وجوه المناسبة، والله أعلم.

(الفن الأول علم المعاني) قدمه على البيان، لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب، لأن رعاية المطابقة لمقتضى الحال وهو مرجع علم المعاني، معتبرة في علم البيان، مع زيادة شيء آخر وهو إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة.

(وهو علم) أي: ملكة يقتدر بها على إدراكات جزئية، ويجوز أن يريد به نفس الأصول والقواعد المعلومة، ولاستعمالهم المعرفة في الجزئيات قال.

(تعرف به أحوال اللفظ العربي) أي: هو علم يستنبط منه إدراكات جزئية، وهي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الأحوال المذكورة، بمعنى أن أي فرد يوجد منها أمكننا أن نعرفه بذلك العلم. وقوله.

(التي بها يطابق) اللفظ.

(مقتضى الحال) احتراز عن الأحوال التي ليست بهذه الصفة، مثل الإعلال والإدغام والرفع والنصب وما أشبه ذلك مما لابد منه في تأدية أصل المعنى، وكذا المحسنات البديعية من التنجيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة.

والمراد أنه علم يعرف به هذه الأحوال من حيث إنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال، لظهور أن ليس علم المعاني عبارة عن تصور معاني التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والإثبات والحذف وغير ذلك. وبهذا يخرج عن التعريف علم البيان، إذ ليس البحث فيه عن أحوال اللفظ من هذه الحيثية، والمراد بأحوال اللفظ: الأمور العارضة له من التقديم والتأخير والإثبات والحذف وغير ذلك. ومقتضى الحال في التحقيق هو الكلام الكلي المتكيف بكيفية مخصوصة على ما أشار إليه في المفتاح، وصرح به في شرحه لا نفس الكيفيات من التقديم والتأخير.

والتعريف والتنكير على ما هو ظاهر عبارة المفتاح وغيره، وإلا لما صح القول بأنها أحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال، لأنها عين مقتضى الحال، قد حققنا ذلك في الشرح. وأحوال الإسناد أيضا من أحوال اللفظ، باعتبار أن التأكيد وتركه مثلا من الاعتبارات

الراجعة إلى نفس الجملة، وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح، لأن الصناعة إنما وضعت لذلك.

(وينحصر) المقصود من علم المعاني.

(في ثمانية ابواب): انحصار الكل في الأجزاء لا الكلي في الجزئيات، وإلا لصدق علم المعاني على كل باب من الأبواب المذكورة، وليس كذلك.

(أحوال الإسناد الخبري) و (أحوال المسند إليه) و (أحوال المسند) و (أحوال متعلقات الفعل) و (القصر) و (الإنشاء) و (الفصل) و (الوصل) و (الايجاز) و (الإطناب) و(المساواة). وإنما انحصر فيها.

(لأن الكلام إما أخبار أو إنشاء لأنه) لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين، قائمة بنفس المتكلم وهي تعلق أحد الشيئين بالآخر، بحيث يصح السكوت عليه سواء كان إيجابا أو سلبا أو غيرهما كما في الإنشائيات وتفسيرها بإيقاع المحكوم به على المحكوم عليه أو سلبه عنه خطأ في هذا المقام، لأنه لا يشمل النسبة في الكلام الانشائي فلا يصح التقسيم. فالكلام.

(إن كان لنسبته خارج) في أحد الأزمنة الثلاثة: أي يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية أو سلبية.

(تطابقه) أي: تطابق تلك النسبة ذلك الخارج، بأن يكونا ثبوتيتين أو سلبيتين.

(أو لا تطابقه) بأن تكون النسبة المفهومة من الكلام ثبوتية، والتي بينهما في الخارج والواقع سلبية أو بالعكس. **(فخبر) أي:** فالكلام خبر.

(وإلا) أي: وإن لم يكن لنسبته خارج كذلك **(فإنشاء).**

وتحقيق ذلك: أن الكلام إما أن يكون له نسبة بحيث تحصل من اللفظ ويكون اللفظ موجدا لها من غير قصد إلى كونه دالا على نسبة حاصلة في الواقع بين الشيئين، وهو الإنشاء أو تكون له نسبة بحيث يقصد أن لها نسبة خارجية مطابقة أو لا مطابقة، وهو الخبر، لأن النسبة المفهومة من الكلام الحاصلة في الذهن لابد وأن تكون بين الشيئين، ومع قطع النظر

عن الذهن لابد وأن يكون بين هذين الشيئين في الواقع نسبة ثبوتية، بأن يكون هذا ذاك، أو سلبية بأن لا يكون هذا ذاك.

ألا ترى أنك إذا قلت: زيد قائم، فإن القيام حاصل لزيد قطعا، سواء قلنا: أن النسبة من الأمور الخارجية أو ليست منها، وهذا معنى وجود النسبة الخارجية.

(والخبر لابد له من مسند إليه ومسند وإسناد، والمسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلا أو ما في معناه) كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول وما أشبه ذلك، ولا وجه لتخصيص هذا الكلام بالخبر.

(وكل من الإسناد والتعليق إما بقصر أو بغير قصر وكل جملة قرنت بأخرى، إما معطوفة عليها أو غير معطوفة، والكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة) احترز به عن التطويل، على أنه لا حاجة إليه بعد تقييد الكلام بالبليغ.

(أو غير زائد) هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته، لأن جميع ما ذكر من القصر والفصل والوصل والإيجاز ومقابليه، إنما هو من أحوال الجملة أو المسند إليه والمسند، مثل التأكيد والتقديم والتأخير وغير ذلك، فالواجب في هذا المقام بيان سبب أفرادها وجعلها أبوابا برأسها، وقد لخصنا ذلك في الشرح.

صدق الخبر وكذبه

(تنبيه) على تفسير الصدق والكذب الذي قد سبق إشارة ما إليه في قوله تطابقه أو لا تطابقه، اختلف القائلون بانحصار الخبر في الصدق والكذب في تفسيرها. فقيل:

(صدق الخبر مطابقته) أي: مطابقة حكمه.

(للواقع) وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري.

(وكذبه) أي: كذب الخبر.

(عدمها) أي: عدم مطابقته للواقع، يعني: أن الشيئين اللذين أوقع بينهما نسبة في الخبر، لابد وأن يكون بينهما نسبة في الواقع، أي مع قطع النظر عما في الذهن وعما يدل عليه الكلام فمطابقة تلك النسبة المفهومة من الكلام للنسبة التي في الخارج، بأن يكونا ثبوتيتين أو سلبيتين صدق وعدمها، بأن يكون أحديهما ثبوتية والأخرى سلبية كذب[1].

(وقيل) صدق الخبر.

(مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان) ذلك الاعتقاد.

(خطأ) غير مطابق للواقع (و) كذب الخبر.

(عدمها) أي: عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطأ، فقول القائل: (السماء تحتنا) معتقدا ذلك صدق، وقوله: (السماء فوقنا) غير معتقد كذب، والمراد بالاعتقاد: الحكم الذهني الجازم أو الراجح، فيعم العلم والظن.

---

(١) قال الخطيب القزويني في الإيضاح: اختلف الناس في انحصار الخبر في الصادق والكاذب فذهب الجمهور إلى أنه منحصر فيهما ثم اختلفوا فقال الأكثر منهم صدقه مطابقة حكمه للواقع وكذبه عدم مطابقة حكمه له هذا هو المشهور وعليه التعويل وقال بعض الناس صدقه مطابقة حكمه الاعتقاد المخبر صوابا كان أو خطأ وكذبه عدم مطابقة حكمه له واحتج بوجهين أحدهما أن من اعتقد أمرا أخبره به ثم ظهر خبره بخلاف الواقع يقال ما كذب ولكنه أخطأ كما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت فيمن شأنه كذلك ما كذب ولكنه وهم ورد بأن المنفي تعمد الكذب لا الكذب بدليل تكذيب الكافر كاليهودي إذا قال الإسلام باطل وتصديقه إذا قال الإسلام حق فقولها ما كذب متأول بما كذب عمدا. وانظر الإيضاح ١/ ١٨.

وهذا يشكل بخبر الشاك لعدم الاعتقاد فيه فيلزم الواسطة ولا يتحقق الانحصار، اللهم إلا أن يقال: إنه كاذب؛ لأنه إذا انتفى الاعتقاد صدق عدم مطابقة الاعتقاد والكلام في أن المشكوك خبر أو ليس بخبر مذكور في الشرح فليطالع ثمة.

(بدليل) قوله تعالى: ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللهُ يَشْهَدُ (إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]) فإنه تعالى جعلهم كاذبين في قولهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللهُ﴾ لعدم مطابقته لاعتقادهم وأن كان مطابقا للواقع.

(ورد) هذا الاستدلال.

(بأن المعنى لكاذبون في الشهادة) وفي ادعائهم المواطأة، فالتكذيب راجع إلى الشهادة باعتبار تضمنها خبرا كاذبا غير مطابق للواقع، وهو أن هذه الشهادة من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة أن واللام والجملة الاسمية.

(أو) المعنى إنهم لكاذبون.

(في تسميتها) أي: في تسمية هذا الإخبار شهادة؛ لأن الشهادة ما يكون على وفق الاعتقاد فقوله: (تسميتها) مصدر مضاف إلى المفعول الثاني والأول محذوف[1].

(أو) المعنى إنهم لكاذبون.

(في المشهود به) أعني قولهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللهُ﴾ لكن لا في الواقع بل.

---

(١) وأجيب عنه بوجوه:

أحدها: أن المعنى نشهد شهادة واطأت فيها قلوبنا ألسنتنا كما يترجم عنه أن واللام وكون الجملة اسمية في قولهم إنك لرسول الله فالتكذيب في قولهم نشهد وادعائهم فيه المواطأة لا في قولهم إنك لرسول الله.

وثانيها: أن التكذيب في تسميتهم إخبارهم شهادة لأن الإخبار إذ خلا عن المواطأة لم يكن شهادة في الحقيقة.

وثالثها: أن المعنى لكاذبون في قولهم إنك لرسول الله عند أنفسهم لاعتقادهم أنه خبر على خلاف ما عليه المخبر عنه.

(في زعمهم) الفاسد واعتقادهم الباطل لأنهم يعتقدون أنه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا باعتقادهم، وإن كان صادقا في نفس الأمر فكأنه قيل إنهم يزعمون أنهم كاذبون في هذا الخبر الصادق وحينئذ لا يكون الكذب إلا بمعنى عدم المطابقة للواقع فليتأمل. لئلا يتوهم أن هذا اعتراف بكون الصدق والكذب راجعين إلى الاعتقاد.

(والجاحظ) أنكر انحصار الخبر في الصدق والكذب وأثبت الواسطة، وزعم أن صدق الخبر (مطابقته) للواقع (مع الاعتقاد) بأنه مطابق.

(و) كذب الخبر (عدمها) أي: عدم مطابقته للواقع (معه) أي: مع اعتقاد أنه غير مطابق[1].

(وغيرهما) أي: غير هذين القسمين. وهو أربعة أعني المطابقة مع اعتقاد عدم المطابقة، أو بدون الاعتقاد أصلا، أو عدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة، أو بدون الاعتقاد أصلا.

(ليس بصدق ولا كذب) فكل من الصدق والكذب بتفسيره أخص منه بالتفسيرين السابقين؛ لأنه اعتبر في الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا وفي الكذب عدم مطابقتهما جميعا بناء على أن اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذ، وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد حينئذ، وقد اقتصر في التفسيرين السابقين على أحدهما.

(بدليل: ﴿أَفْتَرَى عَلَى اللهِ كَذِبًا أَم بِهِ جِنَّةٌ﴾[سبأ: ٨]) لأن الكفار حصروا أخبار النبي عليه السلام بالحشر والنشر على ما يدل عليه قوله تعالى: ﴿إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سبأ: ٧] في الافتراء والإخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو.

---

(١) أنكر الجاحظ انحصار الخبر في القسمين وزعم أنه ثلاثة أقسام صادق وكاذب وغير صادق ولا كاذب لأن الحكم إما مطابق للواقع مع اعتقاد المخبر له أو عدمه وإما غير مطابق مع الاعتقاد أو عدمه فالأول أي المطابق مع الاعتقاد هو الصادق والثالث أي غير المطابق مع عدم الاعتقاد هو الكاذب والثاني والرابع أي المطابق مع عدم الاعتقاد وغير المطابق مع عدم الاعتقاد كل منهما ليس بصادق ولا كاذب فالصدق عنده مطابقة الحكم للواقع مع اعتقاده والكذب عدم مطابقته مع اعتقاده وغيرهما ضربان مطابقته مع عدم اعتقاده وعدم مطابقته مع عدم اعتقاده.

ولا شك (أن المراد بالثاني) أي: الإخبار حال الجنة لا قوله: ﴿أَم بِهِ جِنَّةٌ﴾ على ما سبق إلى بعض الأوهام.

(غير الكذب لأنه قسيمه) أي: لأن الثاني قسيم الكذب إذ المعنى أكذب أم أخبر حال الجنة وقسيم الشيء يجب أن يكون غيره.

(وغير الصدق لأنهم لم يعتقدوه) أي: لأن الكفار لم يعتقدوا صدقه فلا يريدون في هذا المقام الصدق الذي هو بمراحل عن اعتقادهم، ولو قال: لأنهم اعتقدوا عدم صدقه لكان أظهر. فمرادهم بكونه خبرا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من أهل اللسان عارفون باللغة، فيجب أن يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب حتى يكون هذا منه بزعمهم، وعلى هذا لا يتوجه ما قيل إنه لا يلزم من عدم اعتقادهم الصدق عدم الصدق لأنه لم يجعله دليلا على عدم الصدق بل على عدم إرادة الصدق، فليتأمل.

(ورد) هذا الاستدلال (بأن المعنى) أي: معنى ﴿أَم بِهِ جِنَّةٌ﴾.

(أم لم يفتر فعبر عنه) أي: عدم الافتراء.

(بالجنة لأن المجنون لا افتراء له) لأنه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون فالثاني ليس قسيما للكذب، بل لما هو أخص منه، أعني: الافتراء، فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب بزعمهم في نوعيه أعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد.